



لجنة الأمن الغذائي العالمي

<p>الدورة الخامسة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"</p>
<p>روما، إيطاليا، 15-19 أكتوبر/تشرين الأول 2018</p>
<p>التجارب والممارسات الجيدة في مجالي استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني وتطبيقها - الموجز والعناصر الأساسية</p>

بيان المحتويات

الصفحات

الموجز والعناصر الأساسية.....	2
أولاً - معلومات أساسية	3
ثانياً - لجنة الأمن الغذائي العالمي والحق في الغذاء	5
ثالثاً - التقارير المقدمة التي توثق استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها والتي تم تقديمها فردياً	9
ألف - التقارير المقدمة	9
باء - تصنيف التجارب	10
جيم - النتائج التي تم الحصول عليها في إطار كل نهج من النهج الستة	13
دال - المحفزات الأساسية	15
هاء - القيود والتحديات	16
واو - الممارسات الجيدة	18



CFS 45

- زاي- ملاحظات..... 19
- رابعاً- التقارير المقدمة التي توثق الأحداث المتعددة أصحاب المصلحة المنظمة بشأن استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها، بما يتماشى مع الاختصاصات 20
- ألف- التقارير الواردة بشأن الأحداث..... 20
- باء- النهج المتبعة في التجارب والنتائج التي تمت مناقشتها خلال الأحداث..... 25
- جيم- المحفزات الأساسية للتجارب التي نوقشت خلال الأحداث 26
- دال- القيود والتحديات في التجارب التي تمت مناقشتها خلال الأحداث 28
- هاء- الممارسات الجيدة في التجارب التي تمت مناقشتها خلال الأحداث 29
- الملحق 1: قائمة التقارير المقدمة 31

الموجز والعناصر الأساسية

(أ) تم تلقي 56 تقريراً من أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي ليسترشد بها الحدث المواضيعي العالمي خلال الدورة الخامسة والأربعين في أكتوبر/تشرين الأول 2018 بشأن استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني وتطبيقها (الخطوط التوجيهية). ومن بين 53 تقريراً استخدم في هذا التقرير، كان هناك 38 تقريراً يوثق التجارب الفردية التي أبلغت عنها الحكومات، أو منظمات الأمم المتحدة، أو المجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية، أو الأوساط الأكاديمية. ويوثق 15 تقريراً نتائج فعاليات أصحاب المصلحة المتعددين التي تم تنظيمها على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي لتبادل التجارب والممارسات الجيدة بما يتماشى مع الاختصاصات لتشاطر التجارب والممارسات الجيدة في مجال تطبيق قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي وتوصياتها من خلال تنظيم أحداث على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية (الاختصاصات)¹.

(ب) وتوثق التقارير التي تم تلقيها كيفية استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها منذ أن أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي واعتمادها بعد ذلك بتوافق الآراء من قبل مجلس منظمة الأغذية والزراعة في عام 2004. وتشمل التقارير عدة أقاليم (أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي). وقد تم دعم التجارب من قبل أصحاب المصلحة المختلفين (الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، تم تنظيمهم في بعض الأحيان من خلال منصات متعددة أصحاب المصلحة). ويدل ذلك على أنه حتى لو كانت الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنفيذ الخطوط التوجيهية، فإن العديد من أصحاب المصلحة الآخرين كانوا ناشطين للغاية في المساهمة في تنفيذها أيضاً.

¹ الوثيقة CFS 2016/43/7، الاختصاصات لتشاطر التجارب والممارسات الجيدة في مجال تطبيق قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي وتوصياتها من خلال تنظيم أحداث على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، 2016، <http://www.fao.org/3/a-mr182a.pdf>.

(ج) وقد تم تصنيف التجارب في ستة نُهج، بناءً على الأهداف والأنشطة الموثقة في التقارير، وهي:

- أنشطة التوعية، لتوعية أصحاب المصلحة بوجود الخطوط التوجيهية و/أو تنفيذها؛
- وتنمية القدرات لتعزيز قدرة أصحاب المصلحة على تنفيذ الخطوط التوجيهية؛
- وإنشاء آليات لأصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز أوجه التآزر بين شراكات أصحاب المصلحة المتعددين؛
- وإصلاح الأطر القانونية والسياساتية من أجل المساهمة بشكل أفضل وأكثر استدامة في أعمال الحق في الغذاء الكافي؛
- ومعالجة انتهاكات الحق في الغذاء بما في ذلك من خلال إنشاء آليات عامة لمعالجتها؛
- وإطلاق مبادرات لرصد الحق في الغذاء من خلال التقييم والرصد.

(د) تشمل الممارسات الجيدة التي يتم توثيقها تمكين أصحاب المصلحة من خلال زيادة الوعي بشأن حقهم في الغذاء وبناء القدرات من بين نشاطات أخرى؛ وتسهيل وضع آليات أصحاب المصلحة المتعددين التي يشارك فيها أصحاب المصلحة، لا سيما الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، في الحوار وعملية صنع القرار؛ وإقامة شراكات مع المؤسسات الرئيسية، وتشجيع إنشاء منتديات للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، ورصد العناصر ذات الصلة بتحقيق الحق في الغذاء الكافي؛ وتعزيز برامج الأمن الغذائي والتغذية القائمة على المجتمع المحلي؛ وتوفير الغذاء الصحي والمغذي والمنخفض الكلفة، مع توفير المعلومات الكافية للسكان.

(هـ) ويستند جهد لجنة الأمن الغذائي العالمي هذا لتوثيق استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها في جميع أنحاء العالم إلى العمل السابق في عام 2014، عندما دعت اللجنة دوائرها إلى تقديم مدخلات لدعم تبادل الخبرات الوطنية في مجال تنفيذ الخطوط التوجيهية. وقد أدى ذلك إلى اعتماد إطار القرارات "الحق في الغذاء - التوقعات لعشر سنوات" في الدورة الحادية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي. وفي حين أن هذه الوثيقة لا تشكل خط أساس للرصد المستقبلي لأنه من غير المحتمل أن تظهر المجموعة الكاملة من الأنشطة التي تنفذ الخطوط التوجيهية، فإنها تتماشى مع دور لجنة الأمن الغذائي العالمي في تعزيز المساءلة والممارسات الجيدة، ويمكن استخدامها كمرجع لتمارين مماثلة في المستقبل.

أولاً - معلومات أساسية

1- استناداً إلى طلب تمت صياغته خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996 وبعد سنوات من المناقشات الحكومية الدولية، أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية)، خلال دورتها الثلاثين المعقودة في أكتوبر/تشرين الأول 2004، والتي اعتمدها في ما بعد مجلس منظمة الأغذية والزراعة خلال دورته السابعة والعشرين بعد المائة في نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

2- وتمثل الخطوط التوجيهية المحاولة الأولى من جانب الحكومات لتفسير حق اقتصادي واجتماعي وثقافي بشكل عملي، والتوصية بتأخذ إجراءات متعددة القطاعات لتحقيقه على نحو تدريجي. وتوفر الخطوط التوجيهية التسعة عشرة (الجدول 2) إرشادات عملية للدول وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين في وضع واعتماد مجموعة واسعة من التدابير - بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية والمؤسسات والأطر القانونية وإمكانية الوصول إلى الموارد والأصول والتغذية والموارد المالية الوطنية والرصد - التي تسهم بشكل إيجابي في الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي.

3- وتأخذ الخطوط التوجيهية في الحسبان طائفة واسعة من الاعتبارات والمبادئ الهامة، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز والمشاركة والإدماج والمساءلة وكرامة الإنسان، وتذكر أصحاب المصلحة بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراطة ومتكافئة². كما أنها تدعم الجهود العالمية للقضاء على الجوع وسوء التغذية، بما في ذلك الجهود اللاحقة في سياق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخاصة هدف التنمية المستدامة 2 "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية".

4- أصبح الحق في الغذاء الكافي، الذي تم تقديمه أصلاً على المستوى العالمي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، ملزماً للدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي صادقت عليه حتى الآن 168 دولة طرفاً³، مع اعتماده في عام 1966 ودخوله بعد ذلك حيز التنفيذ في عام 1976. ومن ذلك الحين، أصبحت الصكوك الدولية والإقليمية الإضافية نافذة لضمان توفير المزيد من الحماية للحق في الغذاء الكافي لجماعات معينة، مثل النساء⁴ والأطفال⁵ والأشخاص ذوي الإعاقة⁶.

5- وقدمت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال التعليق العام رقم 12 لعام 1999، التفسير الرسمي للحق في الغذاء الكافي - على النحو الذي تكفله المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشمل، في جملة أمور، أن "يتم إعمال الحق في الغذاء الكافي عندما يتاح مادياً واقتصادياً لكل رجل وامرأة وطفل بمفرده أو مع غيره من الأشخاص، في كافة الأوقات، سبيل الحصول على الغذاء الكافي أو وسائل شرائه"⁷. وعلاوة على ذلك، فإن التزام الدول الأطراف بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

² الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني، 2004، <http://www.fao.org/3/a-y7937a.pdf>

³ اعتباراً من 23 مايو/أيار 2018. https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-3&chapter=4&clang=en

⁴ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 189 طرفاً اعتباراً من 23 مايو/أيار 2018 -

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-8&chapter=4&clang=en

⁵ اتفاقية حقوق الطفل، 196 طرفاً اعتباراً من مايو/أيار 2018 -

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-11&chapter=4&clang=en

⁶ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 177 طرفاً اعتباراً من 23 مايو/أيار 2018 -

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-15&chapter=4&clang=en

⁷ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. 1999. التعليق العام رقم 12. الفقرة 6. تم الرجوع إليها في 23 مايو/أيار 2018، وهي متاحة بجمع

اللغات الرسمية للأمم المتحدة على العنوان التالي:

http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E%2fC.12%2f1999%2f5&Lang=en

والثقافية يتطلب ثلاثة أنواع من الالتزامات؛ "احترام الحق في الغذاء الكافي وحمانيته والوفاء به [الذي] يشمل بالمقابل واجبي التيسير والتوفير"⁸.

6- وبعد ذلك، في عام 2000، أنشئ دور المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء "من أجل الاستجابة الكاملة لضرورة اتباع نهج متكامل ومنسق لتعزيز وحماية الحق في الغذاء"⁹. وعلاوة على ذلك، شهدت السنوات الأخيرة عددًا كبيرًا من البلدان التي أقرت تعديلات دستورية أو اعتمدت دساتير جديدة تضمن الحق في الغذاء الكافي،¹⁰ أو وضعت قوانين واستراتيجيات وسياسات وبرامج لتعزيز إعمال الحق في الغذاء الكافي على المستوى الوطني. وأقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي بهذه الجهود ورحبت بها في عام 2014، في حين أنها شجعت أيضًا على تجديد التزام جميع أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الإعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي [التقرير النهائي للدورة الحادية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، الصفحة 14].

ثانيًا - لجنة الأمن الغذائي العالمي والحق في الغذاء

7- تنعكس أهمية الحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني في رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها المتمثلة في أن "تسعى اللجنة جاهدة إلى قيام عالم متحرر من الجوع تقوم فيه البلدان بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني" [الوثيقة CFS 2009/2.Rev2]. وقد كان ذلك تطورًا مهمًا، لأن الاعتراف بحق الإنسان في الغذاء الكافي أمر أساسي لتحقيق الأمن الغذائي. إن إعمال هذا الحق، ومعاييرته ذات الصلة، هو أيضًا جزء من الأساسات والأطر الجامعة للجنة الأمن الغذائي العالمي، على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية (الإطار الاستراتيجي العالمي) والخطوط التوجيهية للسياسات والتوصيات التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي

⁸ المرجع نفسه. تنص الفقرة 15 على ما يلي: "الالتزام بالحماية يستلزم أن تتخذ الدولة تدابير لضمان عدم قيام أفراد أو شركات بجرمان الأفراد من الحصول على الغذاء المناسب. **والالتزام بالوفاء (تسهيل)** يعني أنه يجب أن تشارك الدولة بصورة نشطة في الأنشطة المقصود منها أن تعزز وصول الناس إلى موارد ووسائل ضمان مقومات عيشهم، بما في ذلك الأمن الغذائي، واستخدام تلك الموارد والوسائل. وأخيرًا، وكما عجز فرد أو جماعة، لأسباب خارجة عن نطاق إرادة هذه وذلك، عن التمتع بالحق في الغذاء المناسب بالوسائل المتاحة للفرد أو الجماعة، يقع على عاتق الدول الالتزام بأن **تففي (توفر)** بذلك الحق مباشرة. ويسري هذا الالتزام أيضًا على الأشخاص ضحايا الكوارث الطبيعية أو غيرها من الكوارث".

⁹ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. نظرة عامة على الولاية. تم مراجعتها في 23 مايو/أيار 2018 وهي متاحة على العنوان التالي: <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Food/Pages/Overview.aspx>. يقوم المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، من بين واجباته الرئيسية، بما يلي: رصد حالة الحق في الغذاء في جميع أنحاء العالم؛ وتحديد الاتجاهات العامة؛ والقيام بالزيارات القطرية؛ والتواصل مع الدول بشأن الادعاءات ذات الصلة؛ وتعزيز الإعمال من خلال الحوار مع الجهات الفاعلة ذات الصلة؛ وتقديم تقارير سنوية إلى مجلس حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ ولايته. (<http://www.ohchr.org/EN/Issues/Food/Pages/FoodIndex.aspx>)

¹⁰ هناك حوالي 30 دولة تتمتع بحماية دستورية واضحة للحق في الغذاء الكافي، في حين أن عددًا أكبر من الدول لديها أيضًا أحد العناصر التالية في دستورها: حماية ضمنية للحق في الغذاء الكافي من خلال حقوق الإنسان الأوسع نطاقًا، أو مبدأ توجيهي لسياسة الدولة بشأن الحق في الغذاء الكافي، أو إدراج دستوري للالتزامات الدولية المصدق عليها المتعلقة بالحق في الغذاء الكافي. وللمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة العنوان التالي: http://www.fao.org/faolex/collections/en/?search=adv&subj_coll=Constitutions.

ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية (المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة)¹¹.

"لا يكمن السبب وراء استمرار الجوع في عدم توفر الغذاء الكافي للجميع. بل إن الجوع مستمر بسبب الفقر وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وعدم إمكانية الوصول إلى الموارد الحيوية، فضلاً عن الأثر الضار للقواعد التجارية في البلدان النامية والطبيعة المفترسة للعملة الاقتصادية. ولا يمكن التغلب على العديد من الأسباب الجذرية للجوع في العالم دون إيجاد مبادئ معيارية لحقوق الإنسان وتنفيذها.

وتعتبر لجنة الأمن الغذائي العالمي إطاراً مؤسسياً دولياً فريداً يتم تمثيل المجتمع المدني فيه بقوة بعد إعادة الهيكلة الثورية في عام 2009. [...] ويتطلب تكرار الالتزام بتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان تقديمه في كل وثيقة تصدرها لجنة الأمن الغذائي العالمي."

Hilal Elver، المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، 2017¹²

8- وافقت لجنة الأمن الغذائي العالمي، في دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في عام 2017، على عقد حدث مواضيعي عالمي ثان لتبادل الخبرات وتقييم استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها خلال دورتها الخامسة والأربعين في عام 2018. ويتفق هذا القرار مع الخطوط التوجيهية التي تدعو الدول إلى "تقديم تقارير على أساس طوعي إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، وفقاً لإجراءات تقدم التقارير المعمول بها"، بشأن الأنشطة ذات الصلة وما أحرز من تقدم في تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني"¹³.

9- ويستند هذا الحدث المواضيعي العالمي إلى الدروس المستفادة من الحدث المواضيعي العالمي الأول لتبادل الخبرات وتقييم مدى استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتطبيقها، بما في ذلك في جملة أمور، أهمية ضمان التمثيل الفعال للمستفيدين الرئيسيين في حوار أصحاب المصلحة المتعددين، والحاجة إلى الوقت الكافي للأعداد للأحداث المواضيعية العالمية، مما يسمح بالتفاعل مع أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والإقليمي بما يتماشى مع النهج الموصى به في الاختصاصات التي تمت الموافقة عليها في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

¹¹ تتضمن الأحكام الرئيسية للوثائق المذكورة أعلاه التي تحدد بوضوح أعمال الحق في الغذاء الكافي كهدف شامل ما يلي: الخط التوجيهي 1 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني الذي يؤكد على أن هذه الخطوط التوجيهية "تسعى إلى تحسين حوكمة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات [...] لصالح الجميع، مع التركيز على المجموعات الضعيفة والمهمشة من الأشخاص، بهدف تحقيق الأمن الغذائي والإعمال المطرد للحق في غذاء كاف"؛ والمبدأ 1 من المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة الذي يفسر كيف تدعم هذه المبادئ "التزامات الدول في ما يتعلق بالإعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، ومسؤولية جميع المستخدمين من أجل احترام حقوق الإنسان"، في أنها تهدف إلى "تشجيع الاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وتدعم بالتالي الإعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي". وتستند كل وثيقة إلى الخطوط التوجيهية المعنية بالحق في الغذاء وتدعم تنفيذها، في حين أن العديد من الأحكام الأخرى يتعلق بشكل مباشر وغير مباشر بأعمال الحق في الغذاء الكافي.

¹² Hilal Elver، المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء والحق في الغذاء الكافي - نص خطي لرسالة فيديو من قبل Hilal Elver، المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، روما، 24 يناير/كانون الثاني 2017، <http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Food/Event24Jan2017.pdf>

¹³ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، 2004، <http://www.fao.org/3/a-y7937a.pdf>

10- كما يستند الحدث المواضيعي العالمي إلى العمل السابق بشأن تبادل الخبرات حول استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها المضطلع به خلال الدورة الحادية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، الذي أتاح الفرصة لثلاث دول أعضاء (السلفادور والهند والأردن) لتبادل الخبرات الوطنية. وخلال الدورة نفسها، أعاد جميع أعضاء لجنة الأمن الغذائي تأكيد التزامهم بتنفيذ الخطوط التوجيهية والسعي من أجل إعمال الحق في الغذاء الكافي للجميع في السنوات القادمة من خلال إطار القرارات الذي تم اعتماده بالتراضي: الحق في الغذاء - التوقعات لعشر سنوات [الوثيقة CFS 2014/41/7]. وتم وضع استعراض للخطوط التوجيهية على مدى السنوات العشر الماضية بهدف تمكين أصحاب المصلحة من تقييم وفهم ما نجح وما لم ينجح، ولماذا وأين تكمن العقبات، وكيف يمكن للحكومات وشركائها أن يكونوا أكثر فعالية في مكافحة الجوع وسوء التغذية.¹⁴

11- وتمشيًا مع القرارات التي اتخذت في الدورة الحادية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي لتعزيز الآليات التي "تيسر اتخاذ القرارات المستنيرة والتشاركية والشفافة في العمليات السياساتية الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الرصد والمساءلة بصورة فعّالة"، يوفر الحدث المواضيعي العالمي فرصة لحوار شامل ومتعدد أصحاب المصلحة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة العالمية والإقليمية والوطنية في استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها.

ويهدف الحدث المواضيعي العالمي إلى تحقيق ما يلي:

- تشجيع اعتماد الممارسات الجيدة وتكليفها والنهوض بها واستخلاص الدروس من التجارب في تطبيق الخطوط التوجيهية في مجال السياسات للجنة الأمن الغذائي العالمي؛
- رصد التقدم المحرز (من الناحيتين الكمية والنوعية) في تطبيق الخطوط التوجيهية في مجال السياسات للجنة الأمن الغذائي العالمي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛
- استخلاص الدروس للارتقاء بأهمية عمل اللجنة وفعاليتها، بما في ذلك لتحقيق الأهداف الوطنية للأمن الغذائي والتغذية؛
- زيادة الوعي بلجنة الأمن الغذائي العالمي والخطوط التوجيهية في مجال السياسات التي أقرتها اللجنة.

12- وتوصي الاختصاصات باتباع نهج لأصحاب المصلحة في مجال الأمن الغذائي والتغذية للمساهمة في الأحداث المواضيعية العالمية الخاصة باللجنة، والمقرر تنظيمها كل سنتين خلال الجلسات العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل تقييم مدى استخدام الخطوط التوجيهية في مجال السياسات للجنة وتطبيقها. ويعزز هذا النهج المبادئ المحددة في الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية في ما يخص نظم الرصد والمساءلة¹⁵، بما في ذلك تنظيم الأحداث الخاصة بالدول، والتشاركية والشاملة (التي تشمل النطاق الكامل لأصحاب المصلحة المعنيين بالأمن الغذائي والتغذية والمجتمعات المحلية الضعيفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي). ويتوخى النهج أيضًا التعاون مع المنصات القائمة وآليات التنسيق الموجودة في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتوثيق نتائج الحدث بالتشاور مع جميع مجموعات أصحاب المصلحة.

¹⁴ الحق في الغذاء: الالتزامات السابقة، والالتزامات الحالية، واتخاذ المزيد من الإجراءات للمستقبل: استعراض العشر سنوات الماضية بشأن الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء، 2014، <http://www.fao.org/3/a-i4145e.pdf>

¹⁵ الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، 2017، <http://www.fao.org/3/MR173EN/mr173en.pdf>

13- واعتراضاً بأن الإجراءات والتدابير المنسقة التي تتخذها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول مطلوبة للتصدي للجوع وسوء التغذية، أصدرت لجنة الأمن الغذائي العالمي نداءً لتقدم المدخلات لجميع أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي¹⁶ للمساهمة في الحدث المواضيعي العالمي بشأن الخطوط التوجيهية في الدورة الخامسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي في عام 2018. وأتاح فتح الاتصالات عبر الإنترنت لجميع أصحاب المصلحة في اللجنة فرصة لتبادل ومناقشة خبراتهم وممارساتهم الجيدة من خلال منصة شاملة ومتعددة أصحاب المصلحة، وضمان مراجعة شاملة وشفافة لجميع الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الخطوط التوجيهية. ولم يشمل أصحاب المصلحة هؤلاء الدول التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالخطوط التوجيهية فحسب، بل أيضاً منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والجهات المانحة وغيرهم من أصحاب المصلحة.

14- ودعا الطلب الأول لتقديم المدخلات أصحاب المصلحة إلى الإبلاغ عن خبراتهم ذات الصلة بالخطوط التوجيهية، وتم إصداره من خلال منتدى الأمن الغذائي والتغذية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2017. وتم استلام وتحليل 38 تقريراً كاملاً (مع جميع المعلومات المطلوبة المقدمة في نموذج) من أجل هذا التقرير. ودعا الطلب الثاني للمدخلات أصحاب المصلحة إلى تبادل خبراتهم من خلال فعاليات أصحاب المصلحة المتعددين المنظمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتوثيقها بشكل جماعي بما يتماشى مع الاختصاصات. وتم استلام وتحليل تسعة تقارير من أجل هذا التقرير.

15- وتوضح الاختصاصات أنه ينبغي أن تكون الممارسات الجيدة متسقة مع القيم التي تروج لها لجنة الأمن الغذائي العالمي، بحسب المقتضى، بما في ذلك:

- **الشمولية والمشاركة:** شاركت الأطراف المعنية الرئيسية كافة في عمليات صنع القرار المتصلة بالممارسة، بمن فيها كل الأطراف التي تأثرت أو كان من الممكن أن تتأثر جراء القرارات؛
- **التحليل القائم على الأدلة:** تم تحليل فعالية الممارسة من حيث المساهمة في تحقيق أهداف منتجات اللجنة بناء على أدلة مستقلة؛
- **الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية:** ساهمت الممارسة في تحقيق أهدافها المحددة من دون المساس بالقدرة على تلبية الاحتياجات المستقبلية؛
- **المساواة بين الجنسين:** شجعت الممارسة على المساواة في الحقوق ومشاركة النساء والرجال وتصدت لعدم المساواة بين الجنسين؛
- **التركيز على أكثر الأشخاص والمجموعات ضعفاً وتهميشاً:** عادت الممارسة بالرفع على أكثر الأشخاص والمجموعات ضعفاً وتهميشاً؛
- **النهج المتعدد القطاعات:** جرت استشارة الجهات المعنية الرئيسية جميعها وتم إشراكها في التنفيذ؛

¹⁶ يشمل أصحاب المصلحة للجنة الأمن الغذائي العالمي الدول الأعضاء في اللجنة، والمشاركين (وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، والمجتمع المدني، والمنظمات والشبكات غير الحكومية، ونظم البحوث الزراعية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ورابطة القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية) والمراقبين.

- **قدرة سبل العيش على الصمود:** ساهمت الممارسة في بناء الأسر والمجتمعات المحلية القادرة على الصمود في وجه الصدمات والأزمات، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ.

16- يستند هذا التقرير حصرياً إلى 47 تقريراً قدمها أصحاب المصلحة للجنة الأمن الغذائي العالمي، توثق إما بشكل فردي أو جماعي (من خلال تنظيم الأحداث على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي) تجاربهم بشأن استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتطبيقها.

ثالثاً- التقارير المقدمة التي توثق استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها والتي تم تقديمها فردياً

ألف- التقارير المقدمة

17- تم استلام 41 تقريراً كان هناك 38 منها كاملة وتم تحليلها. ومن بين هذه التقارير الـ38، كانت 28 منها لبلدان معينة، و7 إقليمية ومتعددة الأقطار، و3 كانت تقارير عالمية تغطي مناطق جغرافية واسعة. وترد قائمة بالتقارير ولحة عامة عن المعلومات المقدمة فيها في الملحقين 1 و2 على التوالي. وتتوفر التقارير الكاملة على صفحة الإنترنت للدورة الخامسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي باللغة الأصلية¹⁷.

18- وكان الإقليم الأكثر تمثيلاً أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث وصل مجموع التقارير إلى 19 (16 لبلدان معينة، و3 إقليمية ومتعددة الأقطار)، و9 تقارير أفادت عن التجارب الأفريقية، في حين أنه تم تلقي 3 تقارير من إقليم آسيا والمحيط الهادئ. وتم استلام 4 تقارير من أوروبا، وجميعها كانت من إسبانيا.

الجدول 1: التقارير بحسب الإقليم

الإقليم/عالمياً	المستوى القطري	المستوى الإقليمي والمتعدد الأقطار	المجموع
أفريقيا	6	3	9
آسيا والمحيط الهادئ	2	1	3
أوروبا	4	-	4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	16	3	19
عالمياً			6
المجموع	28	7	41

19- تم تلقي تقارير من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وتم تلقي 17 تقريراً من الحكومات، و7 من منظمات الأمم المتحدة، ويشمل ذلك منصات وشراكات تتكون من الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة. وتم تلقي 7 تقارير من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، و6 من الأوساط الأكاديمية، و1 من منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين (التقرير

¹⁷ صفحة الإنترنت للدورة الخامسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي <http://www.fao.org/cfs/cfs45>

25 الذي تم تقديمه من خلال منصة تتكون من أكثر من فئة واحدة من أصحاب المصلحة). وأشارت معظم التقارير المقدمة إلى مشاركة مجموعات متعددة من أصحاب المصلحة في تنفيذ الأنشطة (مثل الحكومات، والجهات المانحة، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات الشعبية). ولم يرد أي تقرير بشكل حصري من القطاع الخاص أو الجهات المانحة.

20- وتم الانتهاء من حوالي 63 في المائة من التجارب بحلول 30 سبتمبر/أيلول 2018. واستمرت بقية التجارب ومن المتوقع أن تكتمل على المدى الطويل. وتضمن 85 في المائة من التجارب من هم أكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي، وأشارت حوالي 55 في المائة من التقارير إلى أن آليات الرصد تم إنشاؤها كنتيجة للتجارب.

باء- تصنيف التجارب

21- تم تصنيف التجارب وفقاً للخطوط التوجيهية المحددة المستخدمة، وقد وثقت معظم التجارب استخدام أكثر من خط توجيهي واحد. وكانت الخطوط التوجيهية 5 (المؤسسات) و6 (أصحاب المصلحة) و7 (الإطار القانوني)، و8 (الحصول على الموارد والأصول)، و10 (التغذية) و11 (التعلم والتوعية) الأكثر استخداماً. واستخدمت 13 تجربة جميع الخطوط التوجيهية في حين أنه لم تستخدم أي تجربة موثقة الخط التوجيهي 15 (المعونة الغذائية الدولية).

الجدول 2- تجميع التجارب بحسب الخطوط التوجيهية المستخدمة

عدد التجارب التي استخدمت هذا الخط التوجيهي	الخط التوجيهي من الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني
5	1 الديمقراطية والحكومة الرشيدة وحقوق الإنسان وسيادة القانون
7	2 سياسات التنمية الاقتصادية
9	3 الاستراتيجيات
6	4 نظم السوق
12	5 المؤسسات
16	6 أصحاب المصلحة
18	7 الإطار القانوني
11	8 الحصول على الموارد والأصول
5	9 سلامة الأغذية وحماية المستهلك
14	10 التغذية
17	11 التعلم والتوعية
6	12 الموارد المالية الوطنية
10	13 دعم المجموعات الضعيفة
8	14 شبكات الأمان
0	15 المعونة الغذائية الدولية
4	16 الكوارث الطبيعية ومن فعل الإنسان
11	17 الرصد والمؤشرات والعلامات المرجعية

3	المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	18
3	البعد الدولي	19
13	جميع الخطوط التوجيهية	

- 22- يرد أدناه مخلص للخبرات المصنفة في النهج الستة المذكورة أعلاه. وتوثق معظم التقارير اتباع أكثر من نهج واحد.
- **التوعية:** ركز النهج على توعية أصحاب المصلحة بوجود الخطوط التوجيهية و/أو تنفيذها، والحق في الغذاء والقضايا الرئيسية المتعلقة به. واستهدفت هذه الجهود مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، لا سيما الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي، وكذلك المجتمع المدني والحكومات. وتشمل الأمثلة على الأنشطة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: حملات التواصل؛ الدعوة؛ المؤتمرات؛ مناقشات المائدة المستديرة؛ الحوارات والفعاليات؛ وإنتاج مواد النشر والإعلام.
 - **تنمية القدرات:** ركز النهج على تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على تنفيذ الخطوط التوجيهية. وكانت هذه الجهود، في معظم الحالات، مرتبطة ارتباطاً قوياً ومكتملة لأنشطة زيادة الوعي، واستهدفت مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، لا سيما المجتمع المدني والحكومات ولكن أيضاً المحامين ونشطاء حقوق الإنسان ووسائل الإعلام. وتشمل الأمثلة على الأنشطة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: التدريب؛ وورش العمل والدورات التعليمية؛ والدعم الفني والعروض؛ وتوفير الكتيبات وأدوات الدعوة؛ وتبادل الخبرات والتعلم من أفضل الممارسات.
 - **إنشاء آليات لأصحاب المصلحة المتعددين:** يشمل النهج مجموعة واسعة من الشراكات، من خلال تعزيز التآزر بين منصات أصحاب المصلحة المتعددين. وتشمل الأمثلة على المبادرات التي جمعت بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بهدف العمل المشترك على تنفيذ الخطوط التوجيهية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: المجالس المؤسسية لأصحاب المصلحة المتعددين، وغير ذلك من الطرائق غير المؤسسية مثل منتديات الحوار.
 - **إصلاح الأطر القانونية والسياساتية:** ركز النهج على التدخلات الرامية إلى جعل الحق في الغذاء الكافي أكثر بروزاً في الأطر القانونية والسياساتية، أو صياغة أطر قانونية وسياساتية لتعزيز مساهمتها الإيجابية في أعمال الحق في الغذاء الكافي. وتشمل الأمثلة على المبادرات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: صياغة تشريع يتضمن أو يشير إلى الحق في الغذاء؛ وصياغة القوانين والسياسات والبرامج والإجراءات التشغيلية المتعلقة بقضايا الحق في الغذاء و/أو تنفيذها؛ والترجيح للقوانين الإطارية المتعلقة بالحق في الغذاء والأمن الغذائي والتغذية و/أو السيادة الغذائية؛ ووضع خطوط توجيهية تشريعية للإعمال المطرد للحق في الغذاء؛ وإجراء تقييمات للتشريعات المتعددة القطاعات بشأن الحق في الغذاء.
 - **معالجة انتهاكات الحق في الغذاء الكافي:** ركز النهج على الخبرات التي تنشئ أو تسعى لإنشاء آليات الانتصاف لانتهاكات الحق في الغذاء الكافي. وتشمل الأمثلة على المبادرات، ما يلي: البحوث والدراسات والتقديرات والتوثيق وتحليل قضايا أو حالات انتهاك الحق في الغذاء ومبادرات التيسير للمجتمعات المطالبة بحقها في الغذاء.

- **المبادرات لرصد الحق في الغذاء:** يركز النهج على تقييم ورصد الخبرات المتعلقة بتنفيذ الخطوط التوجيهية، والإعمال المطرد للحق في الغذاء، وأثره على الأمن الغذائي والتغذية على المستويات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو العالمية. وتشمل الأمثلة على المبادرات ما يلي: تصميم أساليب بحث كمية ونوعية لتقييم حوكمة الأغذية وتحديد الفئات الضعيفة؛ والمقابلات والمسوح والتحليل؛ وتقييم الأثر؛ والتحليل التشريعي؛ والدراسات والتقارير؛ واعتماد أطر رصد منسقة متعددة القطاعات بشأن الحق في الغذاء.

23- وفي ما يلي توزيع التقارير بحسب انتمائها والنهج:

- **زيادة الوعي:** كان هذا النهج أحد النهج الرئيسية التي تم اتخاذها بما أن أكثر من نصف الخبرات الموثقة بحسب كل فئة من فئات أصحاب المصلحة ركزت على زيادة الوعي (الحكومات: 76 في المائة؛ منظمات الأمم المتحدة: 71 في المائة؛ منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية: 71 في المائة؛ الأوساط الأكاديمية: 67 في المائة؛ وأصحاب المصلحة الذين لديهم أكثر من انتماء واحد: 100 في المائة).
- **تنمية القدرات:** كان هذا النهج أيضاً أحد النهج الرئيسية التي اتبعتها أغلبية أصحاب المصلحة، حيث ركز أكثر من نصف التجارب الموثقة بحسب كل فئة من فئات أصحاب المصلحة على تنمية القدرات (الحكومات: 94 في المائة؛ منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية: 86 في المائة؛ منظمات الأمم المتحدة: 57 في المائة؛ الأوساط الأكاديمية: 17 في المائة).
- **إنشاء آليات لأصحاب المصلحة المتعددين:** نفذ هذا النهج الحكومات (47 في المائة)، ومنظمات الأمم المتحدة (43 في المائة)، والأوساط الأكاديمية (17 في المائة)، والمجتمع المدني (14 في المائة)، وهو سمة للتعاون بين أصحاب المصلحة هؤلاء وطابع أصحاب المصلحة المتعددين لهذه الآليات المشتركة.
- **إصلاح الإطار القانوني والسياسي:** تم الاضطلاع بهذا النهج من قبل غالبية أصحاب المصلحة، حيث قامت الحكومات بتوثيق أكثر من نصف التقارير (11 من أصل 19)، تمشياً مع دورها في تنفيذ الإصلاحات ذات الطبيعة القانونية والسياسية.
- **معالجة انتهاكات الحق في الغذاء:** تم الاضطلاع بهذا النهج فقط من قبل المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية (تقريران) والأوساط الأكاديمية (تقرير واحد).
- **المبادرات لرصد الحق في الغذاء:** تم الاضطلاع بهذا النهج من قبل الحكومات (5 تقارير من أصل 17)، ومنظمات الأمم المتحدة (3 تقارير من أصل 7)، والمجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية (4 تقارير من أصل 7)، والأوساط الأكاديمية (5 تقارير من أصل 6).

الجدول 3: التقارير بحسب الانتماء والنهج

النهج	الحكومات (17 تقريراً)	منظمات الأمم المتحدة (7 تقارير)	المجتمع المدني/ المنظمات غير الحكومية (7 تقارير)	الأوساط الأكاديمية (6 تقارير)	أكثر من انتماء واحد (تقرير واحد)	المجموع	المجموع (%)
زيادة الوعي	13	5	7	4	1	30	28%
تنمية القدرات	16	4	6	1	0	27	25%
إنشاء آليات لأصحاب المصلحة المتعددين	8	3	1	1	0	13	12%
إصلاح الأطر القانونية والسياساتية	11	2	5	1	0	19	18%
معالجة انتهاكات الحق في الغذاء	0	0	2	1	0	3	1%
المبادرات لرصد الحق في الغذاء	5	3	4	5	0	17	16%

ملاحظة: توثق معظم التقارير اتباع أكثر من نهج واحد

جيم - النتائج التي تم الحصول عليها في إطار كل نهج من النهج الستة

24- طُلب من أصحاب المصلحة تقديم معلومات نوعية وكمية عن أهم النتائج المحققة و/أو المتوقعة على المدى القصير والمتوسط إلى الطويل، بالإضافة إلى أهم التغييرات الناتجة عن تجاربهم. وأفادت جميع التقارير الواردة عن نتائج نوعية، في حين أن 68 في المائة منها (أي 26 من أصل 38 تقريراً) أفادت عن نتائج كمية سواء على المدى القصير أو المتوسط إلى الطويل، أو لكلا الإطارين الزمنيين. وعلى الرغم من التوجيهات نحو قياس مشترك للمدخلات الكمية على المدى القصير (عدد الأشخاص المعنيين بشكل مباشر) والمتوسط إلى الطويل (عدد الأشخاص المتوقع تأثرهم بشكل غير مباشر بالأنشطة)، فإن المعلومات التي تم تلقيها لم تكن موحدة، وبالتالي فإن النتائج تقريبية وقد لا تمثل التأثير الكامل للتجارب.

25- وفي ما يلي ترد النتائج بحسب النهج والإطار الزمني¹⁸:

- **زيادة الوعي:** تم تنفيذ عدد كبير من الأنشطة التي تهدف إلى زيادة الوعي وتعزيز المعرفة بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية، وعلى نطاق أوسع، بشأن الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى زيادة الالتزام وكذلك صياغة ووضع قوانين بشأن الحق في الغذاء. ويشمل الجمهور المستهدف المشرعين والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني وقادة المجتمعات وأعضاءها والطلاب. وأفادت التقارير بأنه تم التواصل مع أكثر من 800 000 شخص وتمت توعيتهم بالحق في الغذاء على المدى القصير، مع وجود تأثير محتمل غير مباشر لزيادة الوعي عند أكثر من 50 000 000 مليون شخص يتوقع على المدى المتوسط إلى الطويل. وتم تقديم تقديرات للنتائج المتوسطة إلى الطويلة الأجل بما أن التأثير المحتمل "يعتمد على النشر الذي تقوم به كل جهة فاعلة بالإضافة إلى الشبكة المحيطة بكل جهة منها" (S30).
- **تنمية القدرات:** على المدى القصير، أفادت التقارير أن حوالي 39 000 ألف شخص قد حسنوا من قدرتهم على فهم الخطوط التوجيهية وتنفيذها كنتيجة مباشرة للتدريب، وورش العمل، والدورات، والدعم الفني والعروض، وتوفير الكتيبات وأدوات الدعوة، وتبادل الخبرات، و/أو التعلم من أفضل الممارسات. ويشمل هؤلاء المشاركين من الحكومات والبرلمانات، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات حقوق الإنسان، وجمعيات المحامين، والإعلام، والجمعيات الدينية، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص. أما على المدى المتوسط إلى الطويل، فقد تراوحت النتائج غير المباشرة بين زيادة التمكين والإنتاج الغذائي، وتحسين دخل الأسر، وتخفيض نسبة سوء التغذية والوفيات بين الأطفال، وزيادة الالتزام من جانب صانعي القرار، مما أدى إلى صياغة القوانين والأطر القانونية الوطنية، وكذلك الخطط والبرامج.
- **إنشاء آليات لأصحاب المصلحة المتعددين:** أفادت سبعة تقارير (من أصل 13) عن إنشاء منصات مؤسسية متعددة أصحاب المصالح ومشتركة بين القطاعات، مثل مجالس الأمن الغذائي والتغذوي، والجهات البرلمانية ضد الجوع، لإدارة الموارد و/أو السياسات العامة المتعلقة بقضايا الغذاء. وتفيد التقارير الستة الأخرى عن التحالفات غير المؤسسية، والشراكات، والعمليات، وفرق العمل، ومنشآت الحوار، بما في ذلك الالتزام المحتمل بإنشاء شبكات مؤلفة من أصحاب المصلحة للعمل معاً على الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي وتنفيذ الخطوط التوجيهية. وعلى الرغم من الجهود المستمرة لإشراك الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناقشات وعمليات صنع القرار، "ينبغي الاعتراف بأن الأكثر تضرراً لا يشاركون عادةً في النقاش بشأن السياسات العامة وأطرها القانونية. ويرجع ذلك إلى القيود والحوجز الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها" (S28). وأدت معظم التجارب المبلغ عنها إلى صياغة الخطط والسياسات والقوانين الوطنية، وسيؤدي التأثير المحتمل المقدر على المدى المتوسط إلى الطويل إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لنحو 250 000 000 شخص.
- **إصلاح الأطر القانونية والسياساتية:** تشير التقارير إلى استخدام الخطوط التوجيهية في الجهود الرامية إلى إدماج الحق في الغذاء في الأطر القانونية والسياساتية. وتشمل النتائج، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: صياغة قانون الحق في الغذاء، على سبيل المثال، وإدماج الحق في الغذاء كحق أساسي في الدستور النيبالي

¹⁸ يشار إلى التقارير ذات الصلة بـ S1، وS2، وS3، وتستند هذه الأرقام المستخدمة إلى جمع النتائج الكمية المبلغ عنها من التقارير 38.

المعتمد حديثاً (S8) وفي قانون التغذية والأمن الغذائي في البرازيل (S16)؛ وصياغة و/أو تنفيذ القوانين والبرامج والإجراءات التشغيلية المتعلقة بقضايا الحق في الغذاء، على سبيل المثال، تم تضمين إنفاذ الخطوط التوجيهية في سياسات التعاون للحكومة الإسبانية وعدة حكومات إقليمية ومحلية (S9)؛ والترويج لقانون إطاري بشأن الحق في الغذاء والأمن الغذائي والتغذية و/أو السيادة الغذائية؛ وبرامج التغذية المدرسية؛ ووضع خطوط توجيهية تشريعية للإعمال المطرد للحق في الغذاء؛ والالتزام بالمبادرات الدولية المتعلقة بالإعمال التدريجي للحق في الغذاء، مثل ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن (S10). وتناولت التقديرات المقدمة حول النتائج على المدى المتوسط إلى الطويل إلى حد كبير سكان البلاد بأكملهم، ويُعزى بذلك إلى التأثير الواسع النطاق نتيجة إصلاح الأطر القانونية والسياسية.

- **معالجة الانتهاكات:** تتضمن النتائج قصيرة الأجل تحديد وتوثيق انتهاكات الحق في الغذاء والإبلاغ عنها (S2). وتغير النتائج غير المباشرة على المدى المتوسط إلى الطويل المفاهيم المتعلقة بالمجتمعات المعرضة للانتهاكات لحقها في الغذائي الكافي وتزيد الوعي بشأنها، وتمكن هذه المجتمعات وتدعمها في المطالبة بحقها في الغذاء؛ والاعتراف بالمجتمعات ومطالبها من قبل الحكومات؛ وعمل الدعوة من أجل السياسات؛ وتعميم الحق في الغذاء في القوانين والخطط (S7).

- **مبادرات رصد الحق في الغذاء:** تشمل النتائج إنشاء آليات الرصد؛ وإنشاء مراكز البحوث والمرصد؛ وأدوات المعلومات والتقارير والمنشورات؛ وتطوير البيئات التمكينية لفهم فوائد الخطوط التوجيهية وشرعية طلب تنفيذها؛ وفهم أكبر للأحكام الدستورية الموجودة في جميع أنحاء العالم التي توفر الحماية والحوافز نحو إعمال الحق في الغذاء. وعلى سبيل المثال، وضعت منظمة الأغذية والزراعة مبادرة "الحق في الحصول على الغذاء في جميع أنحاء العالم"، التي توفر منصة يمكن من خلالها الوصول بسهولة إلى معلومات عن الالتزامات الدستورية بالحق في الغذاء الكافي على المستوى الوطني (S36).

دال - المحفزات الأساسية

26- يقدم هذا القسم لمحة عامة عن المحفزات الأساسية لجميع التقارير الواردة، ويتضمن عناصر لتحليل المحفزات الأساسية المتكررة التي تأخذ في الاعتبار التقارير الفردية على المستوى القطري (S1 و S28) فقط، في ما يتعلق بتركيز الخطوط التوجيهية على المستوى الوطني.

27- وتسلط التقارير الضوء على عدة عوامل محفزة أساسية متكررة، مثل العوامل الخارجية التي تفضي إلى نتيجة إيجابية للأنشطة المنفذة. وتتماشى هذه المحفزات الأساسية مع إعادة التأكيد من جانب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على أن "البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المواتية التي يسودها السلام والاستقرار، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، هي الركيزة الأساسية التي ستمكن الدول من إيلاء أولوية كافية للأمن الغذائي وللقضاء على الفقر"¹⁹.

¹⁹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السابعة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان، البند 3 من جدول الأعمال، الوثيقة A/HRC/37/L.21

- **الأطر المؤسسية والقانونية والإصلاحات** مثل التشريعات المتعلقة بالحق في الغذاء الكافي؛ ووجود قوانين للأمن الغذائي والتغذية وبرامج وخطط عمل؛ وتمكين مؤسسات محلية يمكن النفاذ إليها؛ وإنشاء آليات تشاركية؛ ووجود مؤسسات (على سبيل المثال S17). وشمل 14 من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (50 في المائة) ووجود أطر وإصلاحات مؤسسية وقانونية كمحفز يؤدي إلى نتائج إيجابية.
- **البيئة التمكينية** بما في ذلك العلاقات التعاونية والداعمة بين الجهات الفاعلة المعنية، ووعي أصحاب المصلحة بشأن الحق في الغذاء الكافي وأهمية الخطوط التوجيهية؛ العلاقات التعاونية والداعمة بين الجهات الفاعلة المعنية؛ الخراط ومشاركة المجتمع المحلي؛ الدعم الإعلامي؛ وجود مبادرات دولية مثل مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للتحرر من الجوع بحلول عام 2025، ويوم الأغذية العالمي (على سبيل المثال S1، S7، S9، S10، S12، S28، S32). وشمل 24 من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (86 في المائة)، ووجود بيئة مواتية كمحفز يؤدي إلى نتيجة إيجابية.
- **الإرادة والالتزام السياسيان**، بما في ذلك ميزانية عامة مخصصة لتنفيذ الخطوط التوجيهية والمساهمة في القضاء على الجوع (على سبيل المثال S3، S4، S8، S27، S35، S36). وشمل 23 من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (82 في المائة) ووجود الإرادة والالتزام السياسيين، بما في ذلك ميزانية عامة مخصصة، كمحفز يؤدي إلى نتيجة إيجابية.
- **الدعم التقني** من منظمات الأمم المتحدة لتسهيل العمليات (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وفريق الحق في الغذاء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة) والوكالات المتخصصة. كما دعا المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء البلدان إلى اتخاذ إجراءات نحو أعمال الحق في الغذاء (على سبيل المثال S5، S6). وشمل 16 من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (57 في المائة) ووجود دعم تقني كمحفز يؤدي إلى نتيجة إيجابية.
- **التحليل القائم على الأدلة، ونظم المعلومات والرصد لتقييم أثر النتائج المحققة وآليات الانتصاف** (على سبيل المثال S15، S21). وشمل 12 من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (43 في المائة) ووجود التحليل القائم على الأدلة ونظم المعلومات والرصد كمحفز يؤدي إلى نتيجة إيجابية.
- **أدت الأحداث التخمينية** مثل الأزمات المالية والاقتصادية إلى وضع سياسات مخصصة بشأن الحق في الغذاء (على سبيل المثال S29، S33). وشمل تقرير واحد من أصل 28 تقريراً قدم على المستوى القطري (أقل من 4 في المائة)، الأحداث التخمينية كمحفز يؤدي إلى نتيجة إيجابية.

هاء- القيود والتحديات

28- يقدم هذا القسم لمحة عامة عن القيود والتحديات التي واجهت جميع التقارير المقدمة، ويتضمن عناصر لتحليل القيود والتحديات المتكررة التي تأخذ في الحسبان التقارير الفردية المقدمة على المستوى القطري فقط (S1، S28)، في ما يتعلق بتركيز الخطوط التوجيهية على المستوى الوطني.

29- أبرزت التقارير أيضًا بعض القيود والتحديات الرئيسية. وتشير معظم التقارير الوطنية إلى قيود خاصة بكل بلد. ومع ذلك، فإنها تبلغ عن صعوبات متكررة يمكن أن تكون صالحة في سياقات أخرى.

- **غياب العوامل المحفزة الأساسية** مثل إطار مؤسسي وقانوني يكفل الحق في الغذاء (على سبيل المثال S7، S8)؛ وبيئة تمكينية مثل غياب تبادل/تشاطر المعلومات، والتعاون وتنسيق العمل بين أصحاب المصلحة (على سبيل المثال S15، S29)؛ والإرادة والالتزام السياسيين (على سبيل المثال S3) للقضاء على الجوع وسوء التغذية. وشمل 15 من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (54 في المائة) غياب العوامل المحفزة الأساسية كقيود وتحدد.
- **أوجه الضعف** الناجمة عن أثر تغير المناخ؛ والأزمات الغذائية؛ والنمو السكاني والتضرر؛ والممارسات الزراعية غير الكافية؛ وأوجه القصور في سلامة وصحة الأغذية (على سبيل المثال S6، S25). وشملت 5 تقارير من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (18 في المائة) أوجه الضعف كقيود وتحدد.
- **عدم وجود ميزانية عامة مخصصة/تمويل عام مخصص** مثل الدعم المالي لتنفيذ الخطوط التوجيهية بشكل فعال وللسياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي (على سبيل المثال، S5، S9، S12، S21، S25، S28، S32). وشملت 10 تقارير من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (36 في المائة) عدم وجود ميزانية عامة مخصصة/تمويل عام مخصص كقيود وتحدد.
- **الوصول المحدود أو غير المتكافئ إلى الأسواق والأراضي والموارد الطبيعية** لصغار منتجي الأغذية والشعوب الأصلية (على سبيل المثال S1، S7). وشملت 4 تقارير من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (14 في المائة) الوصول المحدود أو غير المتكافئ إلى الأسواق والأراضي والموارد الطبيعية كقيود وتحدد.
- **نقص الوعي والحاجة إلى التعليم** في ما يتعلق بالحق في الغذاء الكافي، والافتقار إلى القدرات والخبرة الفنية؛ وسوء فهم مفهوم الحق في الغذاء الكافي؛ (على سبيل المثال، S2، S10، S11، S27، S30). وشمل 13 من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (46 في المائة) نقص الوعي والحاجة إلى التعليم والافتقار إلى القدرات والخبرة الفنية كقيود وتحدد.
- **التمييز** بسبب الجنس أو العرق أو الانتماء الاثني أو الدين أو الطبقة وكذلك عدم المساواة والفقر. تضمنت 4 تقارير فقط المنظور الجنساني (S4، S17، S31، S34) في حين أن أغلبية التقارير المقدمة لا تشير بشكل محدد إلى عدم المساواة بين الجنسين على الرغم من الصلة الأساسية بين المساواة بين الجنسين وإعمال الحق في الغذاء. وشملت 3 تقارير من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (11 في المائة) التمييز كقيود وتحدد.
- **نقص المساءلة و/أو آليات الانتصاف** يؤثر بشكل مباشر على تنفيذ وإعمال الحق في الغذاء الكافي، كما هو موضح في التقريرين S17 و S24 ("النقص في البيانات والمعلومات لتحديد مستوى إعمال الحق في الغذاء بشكل واضح [...] وفي نفس الوقت، لتعزيز طبيعتها القابلة للتنفيذ") والتقرير S38 ("كما هو موضح في هدف التنمية المستدامة 17، يتطلب ضمان المساءلة فهمًا واضحًا لعملية جمع البيانات والتقدم

فيها بالإضافة إلى نظم التتبع المنتظمة على كل من المستويين القطري والعالمي". وشمل 12 من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (43 في المائة) نقص المساءلة و/أو آليات الانتصاف كقيد وتحدد.

واو- الممارسات الجيدة

30- يقدم هذا القسم لمحة عامة عن الممارسات الجيدة في جميع التقارير الواردة، ويتضمن عناصر لتحليل الممارسات الجيدة المتكررة التي تأخذ في الاعتبار التقارير الفردية على المستوى القطري (التقارير S1 إلى S28) فقط، في ما يتعلق بتركيز الخطوط التوجيهية على المستوى الوطني.

31- وأبرزت التقارير عددًا من الممارسات الجيدة التي ساهمت في نجاح التجارب. وشملت هذه الممارسات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- **تمكين أصحاب المصلحة من خلال زيادة الوعي بحقوقهم في الغذاء** (على سبيل المثال S3، S4، S7، S32)، وبناء القدرات (على سبيل المثال S5)، وتوليد المعرفة وتبادل المعلومات، والتدريب بشأن الصحة والتغذية، والترويج للدعوة الذاتية وتعزيزها (على سبيل المثال S7)، وتعزيز حوكمة الأغذية التي تؤدي إلى تحسين العدالة الاجتماعية، وتقليل عدم المساواة الاجتماعية (على سبيل المثال S11). وشمل 25 من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (89 في المائة) تمكين أصحاب المصلحة كممارسة جيدة.
- **تسهيل تطوير آليات المشاركة** حيث يشارك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، في الحوار (على سبيل المثال التقرير S36) وعملية صنع القرار (على سبيل المثال التقريرين S3، S17) وفي إدارة الموارد (على سبيل المثال التقرير S1) بطريقة متساوية وتعاونية وشفافة (على سبيل المثال التقرير S25). وشملت 9 تقارير من أصل 28 تقريراً مقدمة على المستوى القطري (32 في المائة) تسهيل تطوير آليات المشاركة كممارسة جيدة.
- **إقامة شراكات مع المؤسسات الرئيسية القادرة على دعم تنمية القدرات والدعم الفني** بشأن الحق في الغذاء، مثل منظمة الأغذية والزراعة (على سبيل المثال التقريرين S28، S35)، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تدعم الحق في صنع السياسات الغذائية وتنفيذها. وشمل 14 من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (50 في المائة) إقامة شراكات مع المؤسسات الرئيسية كممارسة جيدة.
- **تشجيع إنشاء منتديات حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين** لتوجيه الاختلافات وتعارض وجهات النظر والوصول إلى توافق في الآراء (على سبيل المثال التقريرين S23، S26)، ودعم البحوث الأكاديمية والتنشئة الاجتماعية (على سبيل المثال التقريرين S15، S21). وشمل 15 من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (54 في المائة) تشجيع إنشاء منتديات حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين كممارسة جيدة ساهمت في نجاح التجربة.
- **رصد العناصر المتعلقة بتحقيق الحق في الغذاء الكافي**، بما في ذلك إنشاء مؤسسات رصد/هيئات مخصصة أخرى، والوصول إلى آليات الانتصاف (على سبيل المثال S12، S22، S30). وشمل 13 من أصل 28

تقريراً قدمت على المستوى القطري (46 في المائة) رصد العناصر المتعلقة بتحقيق الحق في الغذاء الكافي كممارسة جيدة.

- **تعزيز البرامج المجتمعية** (على سبيل المثال S5، S34) للتصدي لسوء التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة والزراعة الإيكولوجية وتنوع المحاصيل من خلال استخدام البذور الأصلية وإدارة الثروة الحيوانية على نطاق صغير (على سبيل المثال S6، S17). وشمل 6 من أصل 28 تقريراً قدمت على المستوى القطري (21 في المائة) تعزيز البرامج المجتمعية كممارسة جيدة.
- **إتاحة الغذاء الصحي ومنخفض التكلفة** (مادياً واقتصادياً) مع توفير المعلومات الكافية للسكان (على سبيل المثال S27). وشمل تقرير واحد من أصل 28 تقريراً مقدمة على المستوى القطري (4 في المائة) إتاحة الغذاء الصحي ومنخفض التكلفة كممارسة جيدة.

زاي - ملاحظات

32- يبرز تحليل التقارير المقدمة على المستوى القطري (S1 - S28) بعض الملاحظات المستندة إلى الافتراضات الأساسية والعملية والنتائج الموصوفة في تجربة كل من البلدان التي تذكر في أكثر من حالة واحدة أهمية الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني. وتظهر هذه التقارير أهمية جهود التوعية على المدى الطويل وتنمية القدرات لتعزيز الالتزام السياسي والمساءلة. ومن المهم أيضاً إجراء إصلاحات قانونية وسياساتية مناسبة وإنشاء آليات للرصد. ويسهم كل ذلك بشكل كبير في إعمال حق الإنسان في الغذاء الكافي. وتتضمن هذه الملاحظات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

عمليات إصلاح الأطر القانونية والسياساتية

33- أشار أحد عشر بلداً (بوليفيا والبرازيل وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وملاوي ونيبال وإسبانيا وتوغو وزامبيا) إلى أن عمليات إصلاح الأطر القانونية والسياساتية ستجري/جارية.

- تم استخدام نهج **زيادة الوعي وتنمية القدرات** في هذه البلدان الأحد عشر، إما على حدة أو النهجين معاً. وعلاوة على ذلك، كانت الإصلاحات المتعلقة بالأطر القانونية والسياساتية مصحوبة دائماً بإنشاء آليات تشاركية في 6 بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بالإضافة إلى إسبانيا، في حين أن ذلك لا ينطبق (حتى الآن) في البلدان الأفريقية (توغو وملاوي وزامبيا) وآسيا (نيبال) حيث تمت هذه الإصلاحات/أو أنها تجري حالياً، وهي تنطوي حصراً على زيادة التوعية وتنمية القدرات.
- وأشارت 6 بلدان إلى أن **المبادرات الجارية لرصد الحق في الغذاء تجري حالياً/قد تمت**، إلى جانب عمليات إصلاح الأطر القانونية والسياساتية.
- وأشارت 9 بلدان إلى أن **الإرادة والالتزام السياسيين يشكّلان الحافز الرئيسي للنجاح**، تليهما البيئة المؤاتية، والدعم الفني، والتحليلات القائمة على الأدلة، ونظم المعلومات والرصد.

34- وفي 7 بلدان لم تدرج عمليات إصلاح الأطر القانونية والسياساتية على أنها مستمرة/جارية، تم وصف النقص في الوعي/القدرات/الخبرة التقنية على أنه القيد/التحدي الرئيسي أمام النجاح، يليه انعدام المساءلة و/أو آليات الانتصاف، وعدم وجود ميزانية عامة مخصصة/تمويل عام مخصص، وأوجه الضعف.

مبادرات رصد الحق في الغذاء

35- أشارت تسعة بلدان (بوليفيا والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وملاوي ونيبال وإسبانيا وتنزانيا) إلى أن مبادرات رصد الحق في الغذاء ستجري/جارية.

- وقد استخدمت 8 بلدان من أصل هذه البلدان التسعة منهجي زيادة الوعي وتطوير القدرات، إما على حدة أو النهجين معًا.
- وكانت البيعة المواتية المحرك الرئيسي للنجاح، تليها الإرادة السياسية والالتزام والدعم التقني والأطر المؤسسية والقانونية والإصلاحات.
- كما تم وصف النقص في الوعي/القدرات/الخبرة التقنية على أنه القيد/التحدي الرئيسي أمام النجاح، يليه انعدام المساءلة و/أو آليات الانتصاف، وغياب المحفزات الرئيسية، وعدم وجود ميزانية عامة/تمويل عام مخصص.

رابعًا- التقارير المقدمة التي توثق الأحداث المتعددة أصحاب المصلحة المنظمة بشأن استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها، بما يتماشى مع الاختصاصات

ألف- التقارير الواردة بشأن الأحداث

36- تم تلقي 15 تقريراً لتوثيق هذه الأحداث المتعددة أصحاب المصلحة. وترد قائمة بالتقارير في الملحق 1. وتختلف الأحداث من حيث التغطية الجغرافية (حدث واحد على المستوى الوطني الفرعي، و4 أحداث على المستوى الوطني، وحدثان على المستوى الإقليمي، وحدثان على المستوى العالمي)، والنطاق والمشاركة. وحضرت جميع الأحداث عدة مجموعات من أصحاب المصلحة في الأمن الغذائي والتغذية بما في ذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومنظمات الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وكانت المجتمعات المتضررة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إما ممثلة في جميع الأحداث الوطنية والوطنية الفرعية، أو مشاركة فيها بشكل مباشر.

37- ويتم عرض الأحداث باختصار في ما يلي أدناه. وتم تقديم التقارير N1 - N6 بعد الموعد النهائي ولم يكن الوقت كافيًا لإدراج المعلومات المقدمة في الأقسام 4 بء إلى 4 هاء، وهي ترد في هذا القسم فقط من التقرير.

E1 - المستوى الوطني الفرعي - بلجيكا (إقليم والون) - متدى والون بشأن النظم الغذائية المستدامة (يونيو/حزيران 2017 - ديسمبر/كانون الأول 2018)

38- شارك أكثر من 80 من أصحاب المصلحة الرئيسيين في المرحلة الأولى (يونيو/حزيران 2017 - مايو/أيار 2018)، بما في ذلك نقابات المزارعين، ومنظمات المستهلكين، ومنظمات المجتمع المدني، والسلطات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الزراعي الخاص، في عملية تشاركية لوضع إطار شامل بشأن نظام غذائي مستدام في الون. وتم تقديم النتائج في حدث عام في مايو/أيار 2018. وستبدأ مرحلة ثانية في مايو/أيار 2018 للتشاور مع المواطنين بهدف التوصل في النهاية إلى سياسات جديدة لتبناها حكومة الون.

E2 - المستوى الوطني - بنغلاديش - مؤتمر الحق في الغذاء لعام 2018 (29 أبريل/نيسان 2018)

39- شارك أكثر من 300 شخص من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبرلمان الوطني في الحدث الذي نظّمته شبكة الأمن الغذائي (KHANI). وتفاعل المشاركون بشأن ثلاث قضايا مهمة هي: حالة الأمن الغذائي والتغذية، والتشريع المسمى قانون الحق في الغذاء لعام 2017 الذي تم صياغته مؤخرًا، وتطبيق الخطوط التوجيهية في بنغلاديش.

E3 - المستوى الوطني - بوركينا فاسو - حلقة عمل بشأن الحق في الغذاء (27-28 أبريل/نيسان 2018)

40- حضر حلقة العمل 39 شخصًا من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين يمثلون الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي. وكان الهدف تقييم أعمال الحق في الغذاء في بوركينا فاسو في ضوء الخطوط التوجيهية. وركزت المناقشات على عملية وضع سياسات الأغذية والزراعة في البلاد وبرامج المساعدات الغذائية.

E4 - المستوى الوطني - كولومبيا - حدث منظم من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والعمل على مكافحة الجوع (10 أبريل/نيسان 2018)

41- تم تنظيم أربعة أحداث في بوغوتا على المستوى الوطني الفرعي خلال الربع الأول من عام 2018 للتحضير للحدث النهائي الذي حضره حوالي 200 مشارك من الحكومة ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وتمثل الهدف في مناقشة وتحليل حالة الحق في الغذاء في البلد والفرص والتحديات التي تواجه النهوض بها. وربطت العملية المؤدية إلى الحدث والحدث نفسه حوالي 300 شخص من مختلف قطاعات المجتمع المدني بالمنصات/الآليات للمناقشة وتحليل وضع الحق في الغذاء والفرص والتحديات أمام تعزيزه. كما تم تعريف المؤسسات الحكومية وصانعي السياسات بتوصيات منظمة الأغذية والزراعة بشأن هذه المسألة، حتى يكونوا على دراية بسياق الظروف والتحديات والفرص الكامنة في دفع ضمان الحق.

E5 - المستوى الوطني - ملاوي - حدث الرصد الوطني (7-8 مايو/أيار 2018)

42- عقد تمرين لجمع البيانات في أبريل/نيسان 2018 شارك فيه مختلف أصحاب المصلحة للتحضير للحدث الذي حضرته الحكومة ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات المانحة. وسمح هذا الحدث بإجراء تقييم متعدد الأطراف للجهود السابقة والجارية، بما في ذلك عملية تطوير مشروع قانون الحق في الغذاء، الذي بدأ في عام 2003 وسيختتم في ديسمبر/كانون الأول 2018 (انظر التقرير S2)، وكذلك في تنفيذ تدخلات الأمن الغذائي واسعة النطاق باستخدام الخطوط التوجيهية كمعيار.

E6 – المستوى الإقليمي – الاتحاد الأوروبي – اجتماع عقده فريق الدراسات الدائمة المعني بالنظم الغذائية المستدامة التابع للجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، وآلية المجتمع المدني التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي، جهة الاتصال لأوروبا الغربية (12 أبريل/نيسان 2018)

43- حضر الاجتماع ممثلو فريق الدراسات الدائمة المعني بالنظم الغذائية المستدامة التابع للجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، وآلية المجتمع المدني التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وركزت المناقشة على الدور المحتمل للجنة في تنفيذ سياسات الحق في الغذاء في الاتحاد الأوروبي. وأعيد التأكيد على أنه لا يمكن النظر إلى النهج الوطنية والإقليمية المتناسكة القائمة على حقوق الإنسان للحق في الغذاء على وجه الحصر من منظور السياسة الزراعية المشتركة أو من منظور سياسات الاتحاد الأوروبي التي تكافح الإقصاء الاجتماعي، ولكن يجب تناول مجالات متعددة للسياسات في وقت واحد: الزراعة ومكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي والصحة والبيئة والسياسات التي تحدد الوصول إلى الأراضي والبذور والموارد الأخرى.

E7 – المستوى الإقليمي – منظمة الدول الأمريكية – الجولة السادسة من دورات بروتوكول السلفادور (مايو/أيار 2018)

44- يدعم بروتوكول السلفادور الحق في الغذاء الكافي من خلال تعزيز التقييمات التي تستند إلى أدلة تجريبية موضوعية ومن خلال توصيات محددة وفقاً لقرارات الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية. وقدمت البلدان التقارير عن الحق في الغذاء الكافي لأول مرة في ديسمبر/كانون الأول 2016. وسيتم إجراء دورات لاحقة للرصد كل ثلاث سنوات، ابتداء من يونيو/حزيران 2019 عندما ستقدم الدول الأعضاء التي صادقت على البروتوكول (16 اعتباراً من فبراير/شباط 2018) مؤشرات جميع الحقوق المبينة في البروتوكول، وسيتم تقييم التقدم المحرز بشأن متابعتها.

E8 – المستوى العالمي – حدث نظمته الجهات الحكومية (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون) والأوساط الأكاديمية (27 مارس/آذار 2018)

45- حضر هذا الحدث الأوساط الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وتمثل الهدف في استعراض مساهمة المؤسسات الدولية في جنيف في دعم استخدام الخطوط التوجيهية على الصعيدين الوطني والعالمي. وقدمت المؤسسات الدولية في جنيف توصيات وتوجيهات مقترحة للدول وأصحاب المصلحة الآخرين لدعم تنفيذ الخطوط التوجيهية، بالإضافة إلى العديد من تقارير الأمم المتحدة والخطوط التوجيهية للمنظمات غير الحكومية التي تم وضعها بين عام 2004 و2014. وناقش الحدث أيضاً الزيارات القطرية التي قام بها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء، بما في ذلك توصياته بشأن كيفية تقديم دعم أفضل لتطبيق الخطوط التوجيهية على المستوى القطري وفي عمل منظمة الأغذية والزراعة.

E9 – المستوى العالمي – حدث نظمته "مجموعة أصدقاء الحق في الغذاء" غير الرسمية في روما وآلية المجتمع المدني (23 مارس/آذار 2018)

46- بحثت حلقة العمل في كيفية استخدام الخطوط التوجيهية في أعمال الحق في الغذاء على المستوى الوطني وفي الجهات الفاعلة والوسائل لتشجيع استخدامها. وساهمت في بناء فهم بشأن نوع الدعم الفعال واللازم لتعزيز تنفيذ الحق في الأطر الغذائية. وحضر ورشة العمل 90 مشاركاً يمثلون الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والوكالات التي توجد مقرها في روما ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء.

N1 – المستوى الوطني – ألمانيا – اجتماع عقده مجموعة العمل العالمية للأغذية *Arbeitskreis Welternahrung* – 6 يونيو/حزيران 2018

47- بدأت ألمانيا عملية لتبادل المعرفة والخبرات بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية على برنامج متعدد أصحاب المصلحة والتخصصات. وكانت آلية التنسيق (*Arbeitskreis Welternahrung* – مجموعة العمل العالمية للأغذية) قد أنشئت في عام 2001، وهي تضم ممثلين عن المجتمع المدني وأوساط العلوم والقطاع الخاص والحكومة. وتضمن الاجتماع الذي عقد في 6 يونيو/حزيران 2018 ممثلين عن الحكومة الألمانية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. ونوقشت تجارب أصحاب المصلحة الألمان والتحديات أمام تنفيذ الخطوط التوجيهية في مجال التعاون الدولي. وألقي الضوء على الحاجة إلى تعزيز الوعي باستمرار بشأن الخطوط التوجيهية في ما بين مجموعات أصحاب المصلحة كافة.

N2 – المستوى الوطني – نيبال – مشاوره وطنية بشأن الشروع في تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني في نيبال، 4 يونيو/حزيران 2018

48- تضمنت المشاورة الوطنية مشاركين من منظمات المجتمع المدني والوكالات الحكومية المسؤولة وأعضاء البرلمان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمحامين ووسائل الإعلام والممثلين عن المجتمعات المنتهكة حقوقها في الغذاء. وتمثلت الأهداف في ما يلي: (1) تطوير التأزر بين الوكالات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ الخطوط التوجيهية بفعالية وتقييم المبادرات الحكومية في ما يتعلق بالأمن الغذائي والحق في الغذاء؛ (2) وتقييم المشاكل الرئيسية والدروس المستفادة والتوصيات لتنفيذ الخطوط التوجيهية؛ (3) ودعم عملية التعلم بنشاط من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية على المستوى العالمي؛ (4) والشروع في عملية رصد تنفيذ الحق في الغذاء في نيبال. وتضمنت نتائج المشاورة الوطنية، في جملة أمور، إطلاع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتوفير المعلومات المحدثة لهم بشأن التزام الحكومة في الحق في الغذاء والتغذية، بما في ذلك القوانين والمتطلبات السياسية، والتفاهم المشترك للشروع في رصد تنفيذ الحق في الغذاء من قبل منظمات المجتمع المدني في نيبال.

N3 – المستوى الوطني – سيراليون – حلقة عمل نظمتها شبكة سيراليون المعنية بالحق في الغذاء – 26 يونيو/حزيران 2018

49- تضمنت حلقة العمل مشاركين من الوزارات والإدارات والوكالات والمؤسسات شبه المستقلة التابعة لحكومة سيراليون وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ورابطة المزارعين ومالكي الأراضي والمستخدمين المتضررين والمزارعين ومجموعات الشباب. وتم إنشاء منصة لإشراك أصحاب المصلحة والفاعلين الرئيسيين لمناقشة حالة تنفيذ الحق

في الغذاء في سيراليون. وشمل ذلك فتح باب النقاش حول الحق في الغذاء في سيراليون، وإشراك المزيد من الجهات الفاعلة، ووضع استراتيجية للدعوة والمشاركة من أجل تنفيذ الحق في الغذاء في سيراليون، ووضع حق مشترك وتشاركي لإطار رصد الأغذية. ووافق المشاركون على تشكيل منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين ووضع خطة عمل لرصد تنفيذ الخطوط التوجيهية بطريقة مستمرة.

N4 – المستوى الإقليمي – رصد الحق في الغذاء الكافي والتغذية في البلدان الناطقة باللغة البرتغالية – 11 يونيو/حزيران 2018

50- يجري رصد الحق في الغذاء الكافي والتغذية في سياق المجلس الإقليمي للأمن الغذائي والتغذوي في مجتمع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ويسرر المجتمع المدني. وسيسهم في رصد تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي والتغذية في مجتمع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وتم تنظيم تمرينات رصد على المستوى الوطني لحشد منظمات المجتمع المدني وإشراك مختلف الجهات الفاعلة على أساس منهجيات مختلفة. وتمت مناقشة النتائج الخاصة بأنغولا والبرازيل وكابو فيردي وغينيا بيساو وموزمبيق والبرتغال وسان تومي وبرينسيبي خلال دورة المجلس الإقليمي للأمن الغذائي والتغذوي في مجتمع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية التي عقدت في يونيو/حزيران 2018. وتم التشديد على الدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية والحق في الغذاء الكافي والتغذية.

N5 – المستوى العالمي – ندوة وحلقة عمل نظمها شبكة الغذاء وحقوق الإنسان والشركات – 26-27 أبريل/نيسان 2018

51- تمثل هدف الندوة في استكشاف كيفية استخدام مختلف آليات وأدوات حقوق الإنسان لتعزيز احترام الشركات لحقوق الإنسان في قطاع الأغذية، وأيضاً لتعزيز التزامات الحماية من قبل الحكومات إزاء الحقوق في الغذاء الكافي والصحة للجميع، تمشياً مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وشارك في الندوة وحلقة العمل 132 ممثلاً من الحكومة النرويجية ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية. وتم تبادل ومناقشة التجارب حول كيفية استخدام نظام حقوق الإنسان لتشجيع التغذية المحسنة، وكذلك الطريق إلى الأمام لتحسين العمل. وشمل ذلك إنشاء شبكة من الأشخاص من الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة مهتمين بتقاسم المعارف والمعلومات حول كيفية استخدام نهج قائم على حقوق الإنسان لتشجيع التغذية الكافية ومكافحة سوء التغذية بجميع أشكاله.

N6 – المستوى العالمي – المؤتمر العالمي للعلماء المعاصرين الذي نظمه علماء Nuffield، مارس/آذار 2018

52- اجتمع 75 شاباً ومزارعاً في مراحل مبكرة من مهنتهم من جميع أنحاء العالم في مؤتمر العلماء المعاصرين، وناقشوا عناصر الخطوط التوجيهية في كل حلقة دراسية، وزيارة إلى المزارع، وجلسة مناقشة، مع أمثلة تتضمن أنظمة السوق والابتكارات في مجال التكنولوجيا في المزرعة والمتعلقة بالتوزيع، وآليات التنسيق بين القطاعات. وناقش المشاركون التمويل والائتمان المناسبين للمزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية الشباب (الخطين التوجيهيين 2 و12) وسلطوا الضوء على النقص الواضح في العمالة الماهرة (الخط التوجيهي 8 ألف). وبالإضافة إلى ذلك، كان الخط التوجيهي 2، وتحديدًا 2-3 و2-5 و2-6، أساس العديد من الجلسات والمناقشات في هذا الحدث، كما كان الأمر بالنسبة لسلامة الأغذية وحماية

المستهلك (الخط التوجيهي 9، وتحديدًا 9-3 و 9-7 و 9-8). واستنادًا إلى موضوعات الخطوط التوجيهية وتجاربهم الشخصية، فإن هؤلاء المزارعين الشباب مجهزون الآن بشكل أفضل لتنفيذ جوانب من الخطوط التوجيهية بطرق تشكل الأساس لدراسات الحالات والنماذج القوية والقابلة للتكرار.

باء- النهج المتبعة في التجارب والنتائج التي تمت مناقشتها خلال الأحداث

53- تعكس التجارب التي نوقشت خلال الأحداث E1-E9 نهجًا مماثلة لتلك الموثقة في التجارب المقدمة بشكل فردي (القسمان 3 باء وجيم). وترد في ما يلي بعض الأمثلة المستندة إلى التقارير المقدمة:

- قدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم بناء على طلب حكومة كولومبيا في عام 2017 لتحسين المعرفة وتطوير القدرة التقنية بشأن الحق في الغذاء، مما أدى إلى تحسين الفهم والتوعية لدى المؤسسات الحكومية وصانعي السياسات بشأن التحديات والفرص الكامنة للنهوض بالحق في الغذاء. وتشمل النتائج المتوقعة، على المدى المتوسط والطويل، "تحسين فهم أصحاب الواجبات (الحكومة) وأصحاب الحقوق (المواطنين) لالتزامات الدولة في ما يتعلق بالحق في الغذاء والدور الأساسي للمجتمع المدني".
- بدأت اللجنة القانونية في بنغلاديش في التشريع الخاص بالحق في الغذاء في بنغلاديش في عام 2016. ونظمت شبكة الأمن الغذائي (KHANI) سلسلة من المشاورات في عام 2017 على المستوى الميداني لضمان المشاركة الواسعة للأشخاص الذي يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. كما أجريت مشاورات على المستوى الوطني مع جميع مجموعات أصحاب المصلحة وتمت المراجعة النقدية لمشروع التشريع من منظور الخطوط التوجيهية. ويحتوي مشروع التشريع الآن على 12 فصلاً مختلفًا مع 54 بندًا. كما تم تنظيم حلقة عمل خاصة لزيادة فهم الخطوط التوجيهية الطوعية والتأمل في تنفيذ الخطوط التوجيهية. وتم الإبلاغ عن الإنجازات المحددة: "وجدت المنظمات الشعبية التي تكافح من أجل الحق في الغذاء في مناطقها/أقاليمها فرصة للتفاعل مع صانعي السياسات على المستوى الوطني" و"نجحت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تحديد أدوارها وأدركت أهمية مشاركتها في عملية صياغة السياسات القائمة على الحقوق ورصد أنشطة الحكومات".
- وفي ملاوي، استخدمت الخطوط التوجيهية لتعميم الحق في الغذاء في ديباجة سياسة الأمن الغذائي في ملاوي على المستوى العام ومشروع قانون الأغذية والتغذية على مستوى أكثر تحديدًا. وقد كان ذلك حاسمًا في بلورة المحتوى المعياري لحق الإنسان في الغذاء الكافي وكذلك تحديد مسؤولية الدولة من حيث التزاماتها. وتشمل النتائج المتوقعة، على المدى المتوسط إلى الطويل، "اعتماد الإطار التشريعي بشأن الحق في الغذاء من قبل البرلمان، الذي من شأنه أن يؤثر على جميع السكان البالغ عددهم حوالي 17 مليون نسمة".
- وقدمت المؤسسات التي تتخذ من جنيف مقرًا لها عددًا من التوصيات وتوجيهها مقترحًا للدول بشأن تنفيذ الحق في الغذاء والخطوط التوجيهية. وأصدرت الشبكة الدولية للمعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء أدلة لإرشاد الدول ومنظمات المجتمع المدني في عملية تنفيذ الخطوط التوجيهية. كما أصدرت الشبكة أيضًا تقارير لرصد تنفيذ الخطوط التوجيهية في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما في ذلك البرازيل وغواتيمالا.

وحددت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مؤشرات حقوق الإنسان، بما في ذلك مؤشرات الحق في الغذاء على جميع المستويات لعام 2010.

- وناقش الاجتماع الإقليمي الأوروبي الذي عقده فريق الدراسات الدائمة المعني بالنظم الغذائية المستدامة التابع للجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، وآلية المجتمع المدني، الدور المحتمل للمؤسسات في تنفيذ الحق في الغذاء، وكيفية معالجة مشكلة العزل المواضيعي لمختلف مكونات الحق في الغذاء، التي لا تزال تشكل عقبة مهمة أمام تطوير سياسات أكثر تماسكًا. وتم التشديد على الحاجة إلى التنسيق وكفالة الاتساق داخل مختلف مجالات صنع السياسات وفي ما بينها، وأهمية ربط المجموعات المتضررة بشكل مفيد بالمداولات المتعلقة بالسياسات.

- قدمت حلقة العمل المشتركة بين أصدقاء الحق في الغذاء في روما وآلية المجتمع المدني مساحة للحوار حول استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها. وشمل ذلك بحث كيفية استخدام الخطوط التوجيهية في أعمال الحق في الغذاء الكافي على المستوى الوطني، والجهات الفاعلة والوسائل التي ينطوي عليها الترويج لاستخدامها؛ والدروس المستفادة بشأن دور وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات التي توجد مقرها في روما، في استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها؛ ومنهجيات مختلفة للمشاركة في صنع السياسات ورصدها؛ وكيف ساهمت الخطوط التوجيهية في تعزيز مساءلة الحكومات والسياسات الموجهة نحو أكثر الناس تضررا من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وأسفر ذلك عن بناء فهم لنوع الدعم الفعال واللازم في المستقبل لتعزيز تنفيذ أطر الحق في الغذاء.

- تمثل هدف اللون في وضع استراتيجية وطنية فرعية بشأن الحق في الغذاء ونظم الأغذية المستدامة من خلال تنظيم حلقات عمل مواضيعية، ومنابر اتصال عبر الإنترنت، وتنظيم منتديات محلية للمواطنين ومنظمات المجتمع المحلي. وشهدت المرحلة الأولى من المنتدى مشاركة أكثر من 80 منظمة في العملية وأكثر من 100 منظمة ومواطن في الحدث العام. وستؤدي المرحلة الثانية من المنتدى (مايو/أيار - سبتمبر/أيلول 2018) إلى "سياسات جديدة تعتمدها حكومة والون، ستؤثر على أكثر من 3.5 مليون شخص".

- سيقوم الفريق العامل المعني بتحليل التقارير الوطنية المنشأ بموجب بروتوكول سان سلفادور برصد المؤشرات المتعلقة بجميع الحقوق المبينة في البروتوكول، بما في ذلك الحق في الغذاء الكافي.

جيم - المحفزات الأساسية للتجارب التي نوقشت خلال الأحداث

54- تبرز التجارب الموثقة في الأحداث المقدمة E1-E9 العديد من المحفزات المتكررة، بما يتماشى مع تلك المشار إليها في التجارب المقدمة بشكل فردي (القسم 3 دال).

- الأطر المؤسسية والقانونية والإصلاحات: تبادلت المؤسسات التي تتخذ من جنيف مقرًا لها الخبرات في غواتيمالا، حيث "تم اعتماد قانون النظام الوطني للأمن الغذائي والتغذوي في عام 2005، وهو يحدد الحق في الغذاء والتزامات الدول المتلازمة. [...] وقد بدأ القضاة، في نفس البلد، في حماية الحق في الغذاء بعد تلقيهم للتدريب الذي أجرته الشبكة الدولية للمعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء".

• وتم تسليط الضوء على أهمية وجود بيئة تمكينية، ولا سيما الحاجة إلى "إنشاء عملية تشاركية حقيقية، وضمن إشرارك الأشخاص الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي، وأن بإمكانهم التفاعل مع ممثلي الحكومة" (بوركيينا فاسو). وعلى سبيل المثال، في كولومبيا، "كان ذلك عنصراً رئيسياً في تحليل الوضع الحالي للحق وأتاح فهمًا أكثر تكاملاً للإنجازات والدروس المستفادة والتحديات والمقترحات من أجل الأعمال الكاملة للحق في الغذاء في البلاد"، وفي بنغلاديش "اعترفت المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بأن اللجنة القانونية لبنغلاديش التي شرعت في عملية صياغة قانون الحق في الغذاء قد وفرت مثالا عن ضمان مشاركة المجتمع المدني في عملية الصياغة [...] التي كانت نموذجية على وجه الخصوص في سياق بنغلاديش [...] حيث يتم الاعتراف بصياغة السياسات والتشريعات باعتبارها المجال الحصري للبيروقراطيين والخبراء الاستشاريين"، وفي ملاوي "أثر خلق فضاء للمجموعات الضعيفة ولا سيما النساء وورطه بالفهم على مستوى القرية واستيعاب الخطوط التوجيهية الطوعية على النتائج". وفي البرازيل، كانت البيئة التمكينية أساسية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهمية حق الإنسان في الغذاء الكافي من أجل التنمية الشاملة للبلد. وفي الواقع، أصبح الالتزام بحقوق الإنسان حافزاً قوياً للبرازيل التي أصبحت واحدة من أوائل البلدان التي وصلت إلى أول هدف من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض معدل نقص التغذية بمقدار النصف.

• **الإرادة والالتزام السياسيان، بما في ذلك ميزانية عامة مخصصة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية والمساهمة في القضاء على الجوع.** أبرزت المؤسسات التي تتخذ من جنيف مقراً لها أهمية وجود "الإرادة السياسية والالتزام على أعلى مستوى والتعاون النشط بين الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية على المستوى الوطني. وأنشأت بوركيينا فاسو مجلساً وطنياً للأمن الغذائي، تتمثل إحدى مهامه في تنسيق تعبئة الموارد لنظام الأمن الغذائي. وتتمثل أداة تمويل المجلس الوطني للأمن الغذائي في صندوق الدعم للأمن الغذائي."

• **تم التأكيد على الدعم التقني من منظمات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، فضلاً عن الدعم المالي لتيسير العمليات على المستوى الوطني.** وفي بوركيينا فاسو، "أنشأت الدولة وشركاؤها التقنيون والماليون في مجال الأمن الغذائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات غير الحكومية مثل أوكسفام، خطة استجابة ودعم سنوية للسكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، في عام 2011". وفي ملاوي "زاد مشروع المجتمع المدني المشترك بشأن الحق في الغذاء الممول من حكومة فلاندرز الزخم لتسريع إصدار مشروع قانون الغذاء والتغذية". "وفي عام 2017، طلبت الحكومة الكولومبية دعم المنظمة في توليد المعرفة في ما يتعلق بحق الإنسان في الغذاء والاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات التقنية."

• **تعد نظم التحليل والمعلومات والرصد القائمة على الأدلة مهمة لتقييم أثر النتائج المحققة وآليات الانتصاف.** وفي بنغلاديش يعتبر "إنشاء خلية معلومات مركزية للحق في الغذاء وإنشاء روابط مع وسائل الإعلام الوطنية والمحلية لنشر المعلومات المتعلقة بأوجه الضعف وانعدام الأمن الغذائي لتوجيه انتباه الحكومة إليها" وانخراط منظمات المجتمع المدني "في بعثات تقصي الحقائق كمنهجية لرصد حقوق الفئات الأكثر تهميشاً"، جزءاً من مشروع قانون الحق في الغذاء "الذي سيكون له مكونات تخلق قوة دافعة وإطاراً للرصد الوطني". وتعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بوركيينا فاسو "مؤسسة قضائية إضافية مخولة بإعطاء نتائج بشأن

انتهاكات مزعومة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتقدم التوصيات إلى دولة بوركينا فاسو". وفي ملاوي "سيكون إنشاء مجموعة العمل الوطنية المعنية برصد الحق في الغذاء والمكونة من المنظمات غير الحكومية المحلية، ومجموعات العمل المجتمعية، والتحالفات النسائية، والشركاء في التنمية، والوزارات الحكومية، سمة جماعية مركزية في رصد الحق في الغذاء في ملاوي". وقد أشارت المؤسسات التي تتخذ من جنيف مقراً لها أن "المفوضية السامية لحقوق الإنسان حددت مؤشرات حقوق الإنسان، بما في ذلك مؤشرات الحق في الغذاء على المستوى العالمي لعام 2010 وعلى المستويين الإقليمي والوطني منذ عام 2010، بما في ذلك التعاون مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في البرازيل وبوليفيا والإكوادور والمكسيك وباراغواي ونيبال وكينيا. وتلعب آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء ومعاهدة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دوراً رئيسياً في رصد الحق في الغذاء واستخدام الخطوط التوجيهية الطوعية على المستوى الوطني".

دال - القيود والتحديات في التجارب التي تمت مناقشتها خلال الأحداث

55- تؤكد التجارب الموثقة في تقارير الأحداث E1-E9 عدة قيود وتحديات متكررة تتسق مع تلك الموجودة في التجارب المقدمة بشكل فردي (القسم 3 هاء)²⁰.

الأطر السياساتية والقانونية:

- الحق في الغذاء غير منصوص عليه في التشريعات الوطنية (E1 و E3).
- التجزئة المؤسسية والقطاعية للسياسات الغذائية والزراعية (على سبيل المثال، بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية، E1).
- الأطر القانونية والسياساتية والولايات التنظيمية (E3 و E8)
- النقص في هياكل حل الصراعات والهياكل القضائية للتصدي للانتهاكات المزعومة (E3).
- النقص في آليات المساءلة (E5).
- عدم وجود استمرارية في التزامات الحكومة بتنفيذ الخطوط التوجيهية - على سبيل المثال عندما يكون هناك تغيير في الحكومة (E8).

ارتفاع مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية:

- ارتفاع مستوى الفقر (المزيد من الطلبات على المعونة الغذائية) (E1 و E4)
- ارتفاع مستوى سوء التغذية والإفراط في الاستهلاك (E1)
- الصعوبات التي تواجه المزارعين (الإرهاق الاجتماعي والمديونية والإرهاق والانتحار وما إلى ذلك) (E1)

²⁰ يشار إلى الأمثلة على التقارير المقدمة بـ E1 و E2 و E3، ويمكن الاطلاع على قائمة التقارير في الملحق 1.

النقص في الوعي والمعلومات والتعليم:

- الناس بشكل عام لا تعرف الحق في الغذاء كحق من حقوق الإنسان (E2)
- إساءة فهم مفهوم الحق في الغذاء من جانب العاملين في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي (E2)
- تعزيز النهج القائمة على المشاريع لمعالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي بدلاً من منظور الحق في الغذاء (E2)
- النقص في قدرات منظمات من هم أكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي على المشاركة في عمليات وضع السياسات (E2)

النقص في الدعم التقني والتمويل الكافي:

- 56- يتم تسليط الضوء على ذلك أيضاً في المحفزات (القسم دال أعلاه)، ولكن تم ذكره أيضاً كعائق/تحد رئيسي تم تحديده في العديد من التقارير المقدمة، خاصة مع الإشارة إلى الدعم الفني من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة (E8 و E9).

هاء- الممارسات الجيدة في التجارب التي تمت مناقشتها خلال الأحداث

- 57- أبرزت التجارب الموثقة في التقارير عن الأحداث E1-E9 عددًا من الممارسات الجيدة التي ساهمت في نجاح التجارب، بما يتماشى مع الممارسات الموجودة في التجارب المقدمة بشكل فردي (القسم 3 و). وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- **تمكين أصحاب المصلحة من خلال تعزيز حوكمة الأغذية التي تؤدي إلى تحسين العدالة الاجتماعية في حالة بوركينا فاسو، حيث "تقوم دولة بوركينا فاسو، دعمًا لأضعف الفئات، بالتخطيط لآلية تقودها الأمانة التنفيذية للأغذية والأمن الغذائي".** وفي ملاوي "يعتبر التشديد على تأنيث الحق في الغذاء كاستراتيجية لرعاية صوت النساء كمنتجات رئيسيات للأغذية في ملاوي وإدماج المنظور الجنساني في مجال الحق في الغذاء في تصميم وتنفيذ تدخل الأمن الغذائي أمرًا جوهريًا في تغيير النموذج".
- **تسهيل تطوير آليات المشاركة حيث يشارك أصحاب المصلحة، بما في ذلك من هم أكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، في الحوار بطريقة متكافئة وتعاونية وشفافة.** وفي بلجيكا، تمت التجربة "من خلال عملية شفافة وتشاركية"، وتضمنت التجربة في بنغلاديش "مشاركة فعالة للمجتمع المدني في صياغة السياسات والتشريعات المتعلقة بالأغذية والتغذية".
- **إقامة شراكات مع المؤسسات الرئيسية القادرة على دعم تنمية القدرات وتقديم الدعم الفني بشأن الحق في الغذاء، مثل منظمة الأغذية والزراعة، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى التي تدعم الحق في صنع سياسات الأغذية وحقوق الإنسان وتنفيذها.** وتمت الإشارة إلى البرازيل وغواتيمالا كمتالين إيجابيين على "التعاون الناجح بين الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية [...] ما بين عامي 2004 و2014" من جانب المؤسسات التي تتخذ من جنيف مقراً لها. وتم المشاركة في اجتماع مائدة مستديرة عقده أصدقاء الحق في الغذاء في روما وآلية المجتمع المدني بأن "المفوضية السامية لحقوق الإنسان تلعب دورًا هامًا في تقديم الدعم لعمليات السياسات الوطنية ودعم أطر الرصد الوطنية".

• رصد العناصر المتعلقة بتحقيق الحق في الغذاء الكافي، بما في ذلك إعداد مؤسسات الرصد/الهيئات المختصة الأخرى، والوصول إلى آليات الانتصاف. في بنغلاديش يعتبر "إنشاء خلية معلومات مركزية للحق في الغذاء وإنشاء روابط مع وسائل الإعلام الوطنية والمحلية لنشر المعلومات المتعلقة بأوجه الضعف وانعدام الأمن الغذائي لتوجيه انتباه الحكومة إليها" وانخراط منظمات المجتمع المدني "في بعثات تقصي الحقائق كمنهجية لرصد حقوق الفئات الأكثر تهميشًا"، جزءًا من مشروع قانون الحق في الغذاء "الذي سيكون له مكونات تخلق قوة دافعة وإطارًا للرصد الوطني". وتعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بوركينافاسو "مؤسسة قضائية إضافية مخلولة بإعطاء نتائج بشأن انتهاكات مزعومة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتقديم التوصيات إلى دولة بوركينافاسو". وفي ملاوي "سيكون إنشاء مجموعة العمل الوطنية المعنية برصد الحق في الغذاء والمكونة من المنظمات غير الحكومية المحلية، ومجموعات العمل المجتمعية، والتحالفات النسائية، والشركاء في التنمية، والوزارات الحكومية، سمة جماعية مركزية في رصد الحق في الغذاء في ملاوي". وفي غواتيمالا، أيضاً بفضل تمكين أصحاب المصلحة المعنيين، في عام 2005، "بدأ أمين المظالم الوطني ومنظمات المجتمع المدني في رصد الحق في الغذاء بعد زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء واعتماد قانون النظام الوطني للأمن الغذائي والتغذوي، الذي يحدد الحق في الغذاء والتزامات الدولة المترابطة. كما بدأ القضاة في حماية الحق في الغذاء بعد تلقيهم للتدريب الذي أجرته الشبكة الدولية للمعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء"

• العمليات التشاركية التي تؤدي إلى إدماج الحق في الغذاء في أطر السياسات والعمليات. تبين التجربة في كولومبيا أن تعزيز الحق في الغذاء يعتمد إلى حد كبير على ما إذا كانت السياسة العامة قائمة على أساس عملية تشاركية تضم ضامني وأصحاب الحق، مع وجود أساس ثابت في النهج القائم على حقوق الإنسان. "وينبغي دمج التجارب والدروس المستفادة من جميع القطاعات (المجتمع المدني، ومؤسسات الدولة، والأوساط الأكاديمية) التي تمثل مصالح مختلفة إزاء الحق في الغذاء، في دورة السياسة العامة بأكملها". وستطلق ملاوي منتدى وطنياً واسع النطاق (فريق العمل المعني برصد الحق في الغذاء) "يهدف بالتحديد إلى المشاركة في عملية/بيئة السياسات، وضمان مسار/مشاركة سياسية واضحة، وربطها على نطاق واسع بالعملية على المستوى الدولي (لجنة الأمن الغذائي العالمي)".

الملحق 1: قائمة التقارير المقدمة

التقارير التي توثق الأحداث المتعددة أصحاب المصلحة المنظمة بشأن استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها، بما يتماشى مع الاختصاصات

الأحداث على المستوى الوطني الفرعي	
E1	بلجيكا: "Assises wallonnes de l'alimentation durable" - منتدى والون المعني بالنظم الغذائية المستدامة
الأحداث على المستوى القطري	
E2	بنغلاديش: حالة تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي القطري ودور المجتمع المدني في بنغلاديش
E3	بوركينافاسو: تقييم أعمال الحق في الغذاء في بوركينافاسو في ضوء الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني
E4	كولومبيا: تجربة كولومبيا في تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء
E5	ملاوي: حدث الرصد الوطني - ملاوي
الأحداث الإقليمية والمتعددة الأقطار	
E6	على المستوى الإقليمي: الاجتماع الإقليمي الأوروبي الذي عقدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية وآلية المجتمع المدني
E7	على المستوى الإقليمي: بروتوكول سان سلفادور - تقارير قطرية
الأحداث على المستوى العالمي	
E8	على المستوى العالمي: مساهمات المؤسسات الدولية التي تتخذ من جنيف مقراً لها في دعم استخدام الخطوط التوجيهية بشأن الحق في الغذاء على المستويين الوطني والعالمي
E9	على المستوى العالمي: حلقة عمل مشتركة بين أصدقاء الحق في الغذاء وآلية المجتمع المدني التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي

التقارير التي توثق الأحداث المتعددة أصحاب المصلحة المنظمة بشأن استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها، بما يتماشى مع الاختصاصات، التي تم استلامها بعد 1 يونيو/حزيران 2018

الأحداث على المستوى القطري	
N1	ألمانيا: عملية لتبادل المعرفة والخبرات بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء
N2	نيبال: المشاورة الوطنية بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني - البدء والتنفيذ في نيبال
N3	سيراليون: حلقة عمل متعددة أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الحق في الغذاء والتغذية ورصدها في سيراليون

الأحداث الإقليمية والمتعددة الأقطار	
N4	على المستوى الإقليمي: الرصد على المستوى الإقليمي لحق الإنسان في الغذاء والتغذية الكافيين في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية - تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمن الغذائي والتغذوي لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية
الأحداث على المستوى العالمي	
N5	على المستوى العالمي: هل يمكن أن يسرع النهج القائم على حقوق الإنسان الحد من نقص التغذية والسمنة؟
N6	على المستوى العالمي: منح Nuffield الزراعية الدولية

التقارير الفردية التي توثق استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها

التقارير المقدمة على المستوى القطري	
أفريقيا	
S1	بوروندي: الإدارة التشاركية لموارد صيد الأسماك، حالة بحيرة تنغانيقا
S2	ملاوي: استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذائي وتطبيقها في ملاوي
S3	توغو: تنفيذ مشروع "تعزيز الحق في الغذاء والحوكمة الرشيدة في ما يتعلق بالأمن الغذائي"
S4	توغو: تعزيز معرفة أعضاء البرلمان بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية
S5	جمهورية تنزانيا المتحدة: تشجيع التغذية الجيدة في الألف يوم الأولى من حياة الطفل من خلال آليات تشاركية - برنامج "البداية الجيدة" للتغذية "Mwanzo Bora"
S6	زامبيا: التركيز على الفئات والمجموعات الأكثر ضعفاً وتهميشاً
آسيا والمحيط الهادئ	
S7	نيبال: تيسير عملية نحو تعزيز حق الإنسان في الغذاء في نيبال
S8	نيبال: الأعمال المطرد لحق الإنسان في الغذاء الكافي في جمهورية نيبال الديمقراطية
أوروبا	
S9	إسبانيا: حملة "الحق في الغذاء. عاجلة"
S10	إسبانيا: القاعدة الشعبية في مبادرة تشريعية بلدية لصالح الحق في الغذاء
S11	إسبانيا: التجارب والممارسات الجيدة لجامعة أوفييدو بشأن الحوكمة العالمية للغذاء
S12	إسبانيا: تنفيذ ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن في مدينة فالنسيا
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
S13	بوليفيا: تنفيذ مشروع "تعزيز وبناء قدرات الشبكات الصحية/تقديم المشورة إلى مجلس إدارة الأغذية والتغذية في مدينة لاباز.
S14	بوليفيا: تجربة CT CONAN في تطوير السياسات العامة المؤسسية والمتعددة القطاعات بشأن الأمن الغذائي والسيادة
S15	بوليفيا: القانون رقم 622 بشأن التغذية المدرسية في إطار السيادة الغذائية والاقتصاد الجماعي

S16	البرازيل: التجربة البرازيلية وممارستها الجيدة بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني
S17	البرازيل: حدائق المجتمعات المحلية نحو الديمقراطية في مجال الأغذية: الحق في الغذاء الكافي والتعليم العالي وزيادة الوعي من خلال نهج النظم الغذائية المستدامة في شمال شرق البرازيل
S18	كولومبيا: يوم الدعم التقني بشأن حق الإنسان في الغذاء
S19	كولومبيا: الإدارة الإقليمية للأمن الغذائي والتغذوي في إطار الحق في الغذاء - منطقة الكاريبي وإدارة شوكو
S20	كولومبيا: دورة تدريبية افتراضية ذاتية التوجيه - السياسات والنهج من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتوقعاتها في كولومبيا
S21	كولومبيا: نظام الأغذية المدرسية المستدامة في مانيزالس
S22	كولومبيا: الخط التوجيهي الطوعي رقم 8 بشأن الحق في الغذاء في السياسات العامة لنارينيو
S23	كوستاريكا: إنشاء اتفاقات للموافقة على القانون الإطارى بشأن حق الإنسان في الغذاء والأمن الغذائي والتغذوي - الملف رقم 20076
S24	كوستاريكا: صياغة وعرض مشروع القانون الإطارى بشأن حق الإنسان في الغذاء والأمن الغذائي والتغذوي (الملف التشريعي رقم 20 076)
S25	الجمهورية الدومينيكية: القانون رقم 16-589 الذي بموجبه يُنشأ النظام الوطني للسيادة الغذائية والتغذوية والأمن الغذائي والتغذوي في الجمهورية الدومينيكية
S26	السلفادور: إجراءات لتشجيع المناقشة والموافقة على القانون المقترح بشأن السيادة الغذائية والتغذوية والأمن الغذائي والتغذوي في السلفادور
S27	السلفادور: تعزيز التعليم الغذائي والتغذوي على المستوى المحلي
S28	غواتيمالا: مرافقة لعملية إعداد ومناقشة وإقرار قانون التغذية المدرسية في غواتيمالا
التقارير الإقليمية والمتعددة الأقطار	
S29	أفريقيا: مشروع العمل والاتصالات من أجل الأمن الغذائي والتغذية في غرب أفريقيا
S30	أفريقيا: حلقة عمل إقليمية حول الوعي وتعزيز القدرات لمنظمات المجتمع المدني بشأن الحق في الغذاء ومبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للقضاء على الجوع
S31	أفريقيا: دعم تنفيذ المكون الوطني للمشروع الإقليمي "إدماج الحق في الغذاء الكافي والحوكمة الرشيدة في السياسات والتشريعات والمؤسسات الوطنية"
S32	آسيا: حوار جنوب آسيا بشأن الحق في الغذاء
S33	أمريكا اللاتينية: تحليل أداء المؤسسات التي تنسق الأمن الغذائي والتغذوي في أمريكا اللاتينية
S34	أمريكا اللاتينية: أعمال الحق في الغذاء على المستوى المحلي في مناطق الأنديز الريفية في بيرو وبوليفيا
S35	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: وضع خطوط توجيهية تشريعية للإعمال المطرد للحق في الغذاء في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: القوانين النموذجية لبارلاتينو
التقارير على المستوى العالمي	
S36	على المستوى العالمي: الحق في الغذاء حول العالم
S37	على المستوى العالمي: دور المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء في توفير المنتديات الإقليمية للحوار بشأن الحق في الغذاء

على المستوى العالمي: عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية – فرصة سانحة لإعمال الحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي والتغذية	S38
--	-----

التقارير الفردية الأخرى التي توثق استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها

التقارير على المستوى العالمي	
على المستوى العالمي: 10 سنوات من الخطوط التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء الكافي – التقدم المحرز والعقبات والطريق إلى الأمام	O35
على المستوى العالمي: 2014 – عشر سنوات من الخطوط التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء: المكاسب والشواغل والنضال	O36
على المستوى العالمي: التغذية السليمة حق من حقوق الإنسان وأساس الرفاه	O37